السيد الامين العام :

٤ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة .

دولة رئيس المجلس :

ترفع الجلسة الى موعد آخر .

انتهت الجلسة

امين عام مجلس الامه	رئيس مجلس الاعيان
حكم خير	احمد اللوزي

ملحق الجريدة الرسمية

مجلس الاعيان
محضر الجلسة الخامسة

من الدورة العادية الثالثة لمجلس الامة الثاني عشر المنعقدة في الساعة العاشرة والنصف من صباح يوم السبت الواقع في ٢٢/شعبان/١٤١٦ هجرية الموافق ١٩٩٦/١/١٣ ميلادية .

العدد (٥) الجلد (٣٣)

- جدول الاعمال -

	الصفحة
٣ - قرارات اللجان : -	٤
١ - قرار اللجنة المالية رقم (٣) تاريخ ١٩٩٦/١/١١ ، بشأن مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٦.	
٢ - مناقشة قرار اللجنة المالية ومشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٦ ، واتخاذ القرار بشأنهما .	
٤ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة .	٨٢

محضر الجلسة

في تمام الساعة (العاشره والنصف) من صباح يوم (السبت) الموافق ١٩٩٦/١/١٣ ميلادي ، عقد مجلس (الاعيان) جلسته (الخامسة) من الدورة (العادية الثالثة) برئاسة (**دولة الاستاذ احمد اللوزي**) وحضور عطوفة أمين عام مجلس الأمة السيد **(حكم خير)**

وتغيب باجازة من الاعضاء السادة :

لا احد

وتغيب بمعذرة سابقه من الاعضاء السادة:

١ - دولة العين السيد زيد الرفاعي .
٢ - معالي المشير حابس المجالي .
٣ - معالي السيد كامل الشريف .
٤ - معالي الدكتور ناصر الدين الاسد .
٥ - سعادة السيد محمد عوده القرعان .
٦ -سعادة السيد سامي مثقال الفايز .

وتغيب عن الجلسة الأعضاء السادة :

لا احد

* وحضر من الحكومة

١- سيادة الشريف زيد بن شاكر: رئيس الوزراء ووزير الدفاع .
٢ - معالي السيد عبد الرؤوف الروابده : نائب رئيس الوزراء ووزير التربية والتعليم .
٣- معالي الدكتور خالد الكركي: نائب رئيس الوزراء ووزير الاعلام .
٤ - معالي الدكتور عوض خليفات: وزير الشباب .
٥ - معالي السيد جمال الصرايره : وزير البريد والاتصالات .
٦ - معالي السيد جمال الخريشا: وزير الدولة
٧ - معالي الدكتور صالح ارشيدات : وزير المياه والري .
٨ - معالي الدكتور عارف البطاينه : وزير الصحه .
٩ - معالي السيد سلامه حماد : وزير الداخلية .
١٠ - معالي الدكتورة ريما خلف الهنيدي : وزير التخطيط .
١١ - معالي الدكتور عبدالرزاق النسور : وزير الاشغال العامة والاسكان .
١٢ - معالي السيد عادل القضاه : وزير التموين .
١٣ - معالي الدكتور راتب السعود: وزير التعليم العالي .
١٤ - معالي السيد هشام التل : وزير العدل .
١٥ - معالي الدكتور عبد المجيد العزام : وزير الدولة للشؤون البرلمانية .
١٦ - معالي الدكتور نادر ابو الشعر : وزير العمل .
١٧ - معالي السيد نادر الظهيرات: وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة .
١٨- معالي المهندس سمير الحباشنه : وزير الثقافة .
١٩ - معالي الدكتور محمد ابو عليم : وزير الدولة .
٢٠ - معالي السيد عبدالاله الخطيب : وزير السياحة والاثار .
٢١ - معالي السيدة سلوى المصري : وزير التنمية الاجتماعية .

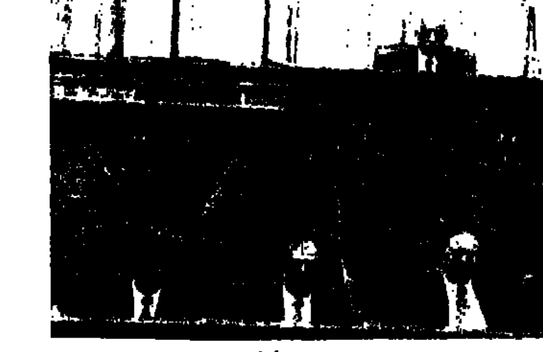


دولة رئيس المجلس :

بسم الله الرحمن الرحيم

النصاب قانوني واعلن بدء الجلسة

جدول الاعمال ،



السيد الامين العام :

١ -تلاوة محضر الجلسة السابقة ،

دولة رئيس المجلس :

هل يوافق المجلس الكريم على محضر الجلسة السابقة واعفاء الامين العام من التلاوة ؟

الجميع : موافقون

السيد الامين العام :

٢ - الاجازات والاعتذارات :

١ - طلب معذره مقدم من دولة العين السيد زيد الرفاعي المحترم ،

٢ - طلب معذرة مقدم من معالي السيد كامل الشريف المحترم ،

٣ - طلب معذرة مقدم من سعادة محمد عوده القرعان المحترم ،

٤ - طلب معذرة مقدم من سعادة السيد سامي مثقال الفايز المحترم ،

دولة رئيس المجلس :

هل يوافق المجلس الكريم على معذرة اصحاب الدولة والمعالي والسعادة الاعضاء.؟

الجميع : موافقون ،

٣ - قرارات اللجان :

١ - قرار اللجنة المالية رقم (٣) تاريخ ١٩٩٦/١/١١ ، بشأن مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٦

دولة رئيس المجلس :

سعادة الدكتور كمال الشاعر ، مقرر اللجنة المالية ،



الدكتور كمال الشاعر مقرراللجنة المالية:

بسم اللـه الرحمـن الرحيـم

قرار رقم (٣)

سيدي الرئيس ،

حضرات الاعيان المحترمين ،

أحال مجلس الاعيان في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٩٦/١/٦ مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٦ كما ورد من مجلس النواب الموقر الى اللجنة المالية لدراسته وابداء الرأي فيه تمهيدا لاتخاذ قرار بشأنه من قبل مجلسكم الكريم ،

انعقدت اللجنة ستة اجتماعات صباحية ومسائية في الفترة الممتدة بين ١/٦ و ١٩٩٦/١/١١ برئاسة مقرر اللجنة سعادة الدكتور كمال الشاعر وحضور اصحاب المعالي والسعادة السادة:-- عز الدين المفتي ، سالم مساعده، مروان الحمود، الدكتور رجائي المعشر ، طاهر حكمت ، جواد العناني، محمد عودة القرعان وحماد المعايطة ،

وقد شارك في اجتماعات اللجنة من اعضاء المجلس أصحاب المعالي والسعادة عبد الله صلاح، ليلى شرف، جودت السبول ونائلة الرشدان، كما شارك في جانب منها دولة الدكتور عبد السلام المجالي وسعادة السيد سامي الفايز ،

وبناء على دعوة من سعادة مقرر اللجنة فقد حضر اجتماعات اللجنة في الفترة ٧-١٩٩٦/١/١٠ معالي باسل جردانه وزير المالية ، وعلى التوالي، معالي الدكتور زياد فريز محافظ البنك المركزي ومعالي السيد علي ابو الراغب وزير الصناعة والتجارة ومعالي السيد سميح دروزة وزير الطاقة ومعالي السيد

عبد الرؤوف الروابده نائب رئيس الوزراء/وزير التربية والتعليم ومعالي الدكتور راتب السعود وزير لتعليم العالي ومعالي الدكتور صالح ارشيدات وزير المياه ومعالي السيد عادل القضاه وزير التموين معالي السيد عبد الالة الخطيب وزير السياحة والسادة رؤساء الجامعات الرسمية ونائبي محافظ البنك لمركزي ،

كما حضر اجتماعات اللجنة اصحاب العطوفة والسعادة الامناء العامون لهذه الوزارات وكبار المسؤولين فيها ،

وكان مقرر اللجنة الدكتور كمال الشاعر قد حضر جميع اجتماعات اللجنة المالية لمجلس النواب وشارك في مداولاتها كما حضر معالي السيد عز الدين المفتي عددا من هذه الاجتماعات وذلك رغبة من اللجنة المالية في تسهيل عملها وانجاز المهمة المناطة بها وترسيخا لمبدأ التعاون بين مجلسي الاعيان والنواب ،

لقد تدارست اللجنة المالية مشروع قانون الموازنة في ضوء خطاب الموازنة الذي قدمه معالي وزير المالية وتقرير اللجنة المالية لمجلس النواب ، ورد دولة رئيس الوزراء ورد معالي وزير المالية بعد الانتهاء من مناقشة مشروع القانون في مجلس النواب، واجابات اصحاب المعالي والعطوفة الوزراء والامناء العامين وكبار المسؤولين لدى مناقشتهم من اعضاء اللجنة المالية لمجلسكم الكريم ،

دولة الرئيس ،

حضرات الاعيان المحترمين ،

لقد قدمت الحكومة مشروع قانون الموازنة في ظل المناخ العالمي الذي جرى عرض ملامحه الرئيسية، وبعد انجاز عملية السلام بين الاردن واسرائيل وحصول تقدم كبير في تنفيذ اتفاق اوسلو الموقع بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل، وانعقاد المؤتمر الاقتصادي الثاني في عمان في اواخر تشرين

اول ١٩٩٥ لتنمية منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا وبحث مشاريع مشتركة فيها وتعزيز فرص التبادل التجاري بين دولها، وفي اعقاب مؤتمر برشلونه الذي جمع دول حوض البحر الابيض المتوسط ووضع القواعد اللازمة لقيام وحدة جمركية بين دوله، بخطوات تدريجية، تكتمل في العام ٢٠١٠ والتي ستكون الاكبر من نوعها في العالم ، ولقد فاق نجاح مؤتمر عمان كل التوقعات وانعقدت على هامشه عشرات الاجتماعات بين ممثلي القطاع الخاص لبحث فرص الاستثمار في المنطقة بصورة عامة وفي الاردن بصورة خاصة، كما قدم الاردن للمؤتمر ملفا" متكاملا" عن فرص الاستثمار في الاردن في مختلف المجالات ، كما واننا اذ نشيد بهذه الخطوات باتجاه التعاون الاقليمي بين دول الشرق الاوسط وشمال افريقيا، وبين دول حوض البحر الابيض المتوسط ، فان اللجنة تؤكد ان هذه التوجهات تبقى ناقصة اذا لم تتم على صعيد مكثف الخطوات اللازمة لاستكمال عملية السلام مع سورية ولبنان، وجميع دول المنطقة، وتتخذ الاجراءات الملحة والجذرية لاحياء مؤسسات التعاون العربي وعلى رأسها الجامعة العربية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية والتي تعزز المصالح العربية المشتركة وتجعل من القوة الاقتصادية العربية عنصرا" ايجابيا وشريكا" فاعلا" وبناء في أي تكتل اقتصادي شرق أوسطي أو تكتل اقتصادي لدول حوض البحر الابيض المتوسط وتزيد من فرص التنمية في جميع هذه الدول وتعزز الامن والاستقرار فيها ،

ان اللجنة المالية تؤيد جميع المرتكزات التي تبنتها الحكومة في وضع مشروع قانون الموازنة العامة لسنة ١٩٩٦ وهي الاستمرار في تخفيض العجز في الموازنة العامة لترسيخ سياسة الاعتماد على الذات، وضبط الاستهلاك الحكومي الجاري، وزيادة المدخرات المحليه وزيادة الانفاق الرأسمالي، والمحافظة على مستويات عالية من الاستثمار ليبقى بحدود ٣٤٪ من الناتج المحلي الاجمالي، من خلال زيادة نشاط القطاع الخاص وبصورة خاصة في الانتاج التصديري، وترشيد استهلاك المواد التموينيه وايصال الدعم لمستحقيه، ومواصلة الجهد في محاربة جيوب الفقر، والاستمرار في التوجه نحو اقتصاديات السوق ،

كما تؤيد اللجنة البدء في تبني مفهوم موازنة البرامج والاداء تمكن من قياس انجازات الحكومة وفق معايير محددة، وإن اللجنة المالية تشجع السير بهذا النهج وتأمل بتطويره كي تقترن السمة الوصفية فيها بالنهج التحليلي الذي يمكن من تقويم الاداء قياسا" بحجم الانفاق تقويما كميا.

ان اللجنة المالية لمجلسكم الكريم التي تتفق مع الاهداف المرسومة لعام ١٩٩٦ ، قامت بتحليل النتائج المقدره للاداء الاقتصادي للعام ١٩٩٥ ، مقارنة بالاهداف المرسومة له ، كما قامت بتحليل الارقام الواردة في موازنة ١٩٩٦ ، لتقويم مدى ملائمتها لتحقيق الاهداف المحددة فيها.

وبمقارنة الاداء الاقتصادي الوطني والمالية العامة الفعلي لعام ١٩٩٥ مع هذه التوقعات تشير الارقام الاولية الى ما يلي:-
بالنسبة للناتج المحلي الاجمالي فان الارقام الاولية لعام ١٩٩٥ تشير الى أن النمو الحقيقي سيتجاوز بقليل النسبة المتوقعة ليبلغ ٤ر٦٪ ، مع حصر الزيادة في المستوى العام للاسعار بنسبة تقل عن النسبة المستهدفة والبالغة ٤٪ .

وبالنسبة للاستهلاك الكلي فقد تحسنت النسبة المستهدفة الى ٨٥٪ من الناتج المحلي الاجمالي لتكون بذلك قد ازدادت المدخرات المحلية من ١٢٪ عام ١٩٩٤ الى ١٥٪ من الناتج المحلي الاجمالي لعام ١٩٩٥ . ولابد هنا من الاشارة الى انه قد جرى تغيير على طريقة احتساب الاستهلاك والادخار .

أما بالنسبة للعجز في الموازنة فلابد من التنويه بان ادارة الحكومة للمالية العامة تجاوزت طموحها فتمكنت من ان تحصر العجز قبل المنح والمساعدات بنسبة ٨ر٤٪ بدلا من نسبة ٨ر٥٪ المقدرة في ارقام موازنة عام ١٩٩٥ كما حققت زيادة في مساهمة الايرادات المحلية في تغذية المدخرات الوطنية وتمويل الاستثمار الوطني .

وبالرغم من ان الاستثمار لعام ١٩٩٥ سيكون في حدود ما كان عليه عام ١٩٩٤ كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي، أي بحدود ٣٣٪ إلا أن خطاب الموازنة اشار الى استمرار الخلل الهيكلي في نوعية هذا الاستثمار حيث استأثر قطاع البناء والانشاءات بالجزء الاعظم منه.

أما بالنسبة للعجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي فانه من المتوقع ان ينخفض لعام ١٩٩٥ انخفاضا ملموسا ليصل الى ٢ر٤٪ مقارنة بالنسبة المقدرة له في موازنة ١٩٩٥ والبالغة ٨٪ . وقد تحقق هذا الانجاز بالرغم من الارتفاع في العجز في الميزان التجاري ، وذلك بسبب الزيادة الملموسة في فائض ميزان الخدمات الذي بلغ ١٤٣٩ مليون دولار نتيجة التحسن في حجم حوالات العاملين في الخارج وزيادة الدخل المتأتي من قطاع السياحة .

أما بالنسبة للمديونية الخارجية فقد استمر انخفاضها بحيث اصبح الرصيد المسحوب وغير المسدد في نهاية شهر تشرين ثاني ١٩٩٥ مبلغ ٥٩٠٠ مليون دولار أي حوالي ٩٠٪ من الناتج المحلي الاجمالي. كما جرى تخفيض المعدل السنوي لتسديد الاقساط الى ٥٠٤ مليون دولار للفترة ١٩٩٥ - ٢٠٠٠ ، وتخفيض معدل الفائدة المرجح على القروض المسحوبة الى ٦٧ر٤٪ عام ١٩٩٥ نتيجة التغيير الهيكلي في المديونية الخارجية باستبدال القروض التجارية بقروض ميسرة ؛ اما المديونية الداخلية فمن المتوقع ان تنخفض بشكل ملموس من ١٠٨٩ مليون دينار في مطلع عام ١٩٩٥ الى ٨٣٧ مليون دينار .

وقد عرض خطاب الموازنة للعام ١٩٩٦ اهدافا محددة في مسيرة النمو والتصحيح تتضمن تحقيق نمو في الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة قدره ٥ر٦٪ والمحافظة على الاستقرار المالي في المستوى العام للاسعار بحيث لا يتجاوز معدل الزيادة ٤٪ سنويا .

دولة الرئيس ،

حضرات الاعيان المحترمين ،

ان السعي لتحقيق اهداف الخطة الاقتصادية والاجتماعية وتطبيق سياسات الاصلاح الهيكلي خلال السنوات ١٩٨٩ – ١٩٩٥ وما هو متوقع لعام ١٩٩٦ ، يبين الاتي :

اولا: انخفاض العجز في الموازنة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي من ١٧٪ عام ١٩٨٩ الى ٣ر٢٪ عام ١٩٩٦

ثانيا: هبوط نسبة التضخم من ٧ر٢٥٪ عام ١٩٨٩ الى اقل من ٤٪ عام ١٩٩٥ .

ثالثا: انخفاض الرصيد الصافي للديون الخارجية المسحوب وغير المسدد كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي من ١٩٠٪ عام ١٩٩٠ الى ٩٠٪ عام ١٩٩٥ .

رابعا: ارتفاع الادخارات المحلية كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي من سالب عام ١٩٨٩ الى ١٥٪ عام ١٩٩٥ .

خامسا: انخفاض العجز الجاري في ميزان المدفوعات كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي الى ٤ر٢٪ عام ١٩٩٥ بعد ان كان ضعف هذه النسبة عام ١٩٩٢ . ولابد لنا هنا من الاشارة الى أن الاسلوب الذي يجري فيه احتساب هذا العجز هو اسلوب مختلف عن طريقة احتساب العجز في الموازنة . فبينما يجري قياس الاخير كمؤشر لاداء الاقتصاد المحلي، تستبعد منه اية منح ومساعدات، فان قياس الحساب الجاري لميزان المدفوعات هو قياس واقع، لا تستبعد منه المنح والمساعدات، وهو القياس المعتمد دوليا .

سادسا: وان ادارة السياسة النقدية تمكنت من المحافظة على استقرار سعر صرف الدينار، كما ان التوقعات الواردة في خطاب الموازنة تؤكد وضع الترتيبات لمضاعفة هذه الاحتياطيات لتصل الى ما لا يقل عن ٩٢٠ مليون دولار عام ١٩٩٦ من خلال الحصول على تسهيلات اضافية من المؤسسات الدولية بحوالي ٥٠٠ مليون دولار .

سابعا: لقد تحقق نمو في الناتج المحلي الاجمالي على مدى الفترة ١٩٨٩ الى ١٩٩٦ ، ولكن اثر هذا النمو على مستوى الشعب يقاس الى حد اكبر بالتحسن في معدل دخل الفرد وليس بالناتج

الاجمالي نفسه. وفيما يلي تقدم اللجنة التطور في معدلات دخل الفرد بالاسعار الثابتة لعام ١٩٨٥ ، كما وردت في الجداول المرفقة بخطاب الموازنة .

١٩٨٩	٦٠٨ دينار للفرد في السنة
١٩٩٠	٥٥٦ دينار
١٩٩١	٥٣٠ دينار
١٩٩٢	٥٩٢ دينار
١٩٩٣	٦٠٤ دينار
١٩٩٤	٦١٧ دينار
١٩٩٥	٦٣٣ دينار
١٩٩٦	٦٥١ دينار

فاذا اخذنا فترة الثماني سنوات هذه نجد ان التحسن الذي طرأ على معدل دخل الفرد بلغ ٧٪ أي بنسبة وسطيه قدرها ثلاثة ارباع بالمائة في السنة . ولكن الظروف التي عصفت بالمنطقة في هذه الحقبة تقتضي ان ننظر اليها كفترتين منفصلتين . فترة ازمة الخليج أي ١٩٨٩ – ١٩٩١ ، وفترة ما بعد ازمة الخليج أي ١٩٩٢ – ١٩٩٦ . وبذلك يكون معدل دخل الفرد، قد انخفض خلال ازمة الخليج ، كما حصل في معظم دول المنطقة، بنسبة ١٣٪ أي باكثر من ٤٪ في السنة، ثم عاد وارتفع بنسبة ٢٣٪ للفترة ١٩٩٢ – ١٩٩٦ أي بنسبة وسطيه تساوي حوالي ٤٪ في السنة، وهي نسبة حسنه .

ولابد لنا هنا من الاشارة الى نقطتين هامتين، اولهما ان اتخاذ معدل دخل الفرد كقياس لانعكاس النمو الاقتصادي العام على المواطنين يفترض الحالة المثلى التي تتوزع فيها مكاسب النمو القائمة بالتساوي بين جميع فئات الشعب والمواطنين من خلال بنية اقتصادية واجتماعية مثلى . وهذا الامر لا يتوفر لا في الاردن ولا في غيره من الدول. والنقطة الثانية هي ان معدل دخل الفرد في حالة هبوط مستمر منذ مطلع الثمانينات، واذا نظرنا الى فترة العشر سنوات الاخيرة أي ١٩٨٧ – ١٩٩٦، فان هذا الدخل،



بالاسعار الثابتة لعام ١٩٨٥ هبط من ٧٥٤ دينار في السنة الى ٦٥١ دينار أي بنسبة قدرها حوالي ١٤٪ ٠ ان هذا التآكل في دخل المواطنين يحتم على الحكومة ان تنتهز فرصة السلام والانفتاح على العالم لتسعى لتحقيق نسب نمو مترتفعة تزيد على ٨٪ في السنة وتكون قابلة للادامة لفترة طويلة تخلق خلالها قوة دفع ذاتية تحقق النهوض الشامل والمستمر بالمجتمع ٠

وفي هذا الاطار، فان اللجنة المالية تؤيد حزمة القوانين الاقتصادية التي اقرها مجلس الامة في دورته الاستثنائية اذ انها تستند الى فلسفة اقتصادية سليمة ، كما أن اللجنة المالية توصي بالاستمرار بالتقليل من التفاوت بين نسب ضريبة الدخل بين القطاعات المختلفة اذ ان هذا التفاوت يحد من فاعلية قوى السوق ويزيد من التشوهات في الاقتصاد ٠

ان نظرة سريعة الى المؤشرات المذكورة اعلاه تظهر بكل تأكيد اداءا متميزا للحكومة في ادارة الاقتصاد الكلي للدولة، اذ تحقق التحكم بالعجز في الموازنة وضبط التضخم وتحقيق ارتفاع كبير في المدخرات المحلية وخفض حاد في المديونية كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي وانخفاض ملموس في العجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات ، وهذا الاداء يضع قواعد متينة للاستمرار بالنمو الاقتصادي بنسب متزايده وبصورة مستمرة ٠

ان اللجنة المالية تؤيد توجه الحكومة لاتخاذ الاجراءات السريعة لرفع مستوى احتياطيات البنك المركزي من العملات الاجنبية عن طريق الاقتراض الميسر والطويل المدى ، حتى ولو ادى ذلك الى زيادة حجم المديونية، وكذلك من خلال تبني السياسات النقدية الواردة في خطاب الموازنة والتي تجعل الموجودات المحررة بالدينار اكثر جذبا للمدخرين من الموجودات المحررة بالعملات الاجنبية ، بالرغم من ان هذه السياسات سوف تؤدي الى رفع مستوى الفوائد على الدينار الاردني ٠ وان اللجنة اذ تدرك الجانب السلبي في ارتفاع الفوائد من حيث تأثيره الانكماشي على الاستثمار من خلال الاقتراض، الا انها ترى ان لهذا الارتفاع جانبان ايجابيان يبررانه، الاول تعزيز الاحتياطي من العملات الاجنبية من خلال جذب الموجودات بالعملات الاجنبية الى موجودات بالدينار، وثانيهما هو ان ارتفاع الفوائد سوف

يشجع الادخار الذي سوف يتحول بنهاية المطاف الى استثمار ٠ وخير دليل على عدم تأثر ارتفاع الفوائد على الاستثمار هو استمراره بالنسبة المرتفعة البالغة ٣٣٪ من الناتج المحلي الاجمالي كما كانت في العام ١٩٩٤ وهنا لابد من الاشارة الى قضية بالغة الاهمية وهي استقرار سعر صرف الدينار ، والعوامل التي تؤثر فيه ٠ ان العامل الاهم الذي يرتبط به استقرار الدينار هو التطور في اداء الحساب الجاري لميزان المدفوعات ٠ فالتحسن المستمر نبه منذ اعتماد برنامج الاصلاح الاقتصادي الشامل هو الذي مكن البنك المركزي من المحافظة على استقرار سعر صرف الدينار ٠

لقد قامت الحكومة بشراء ديون خلال هذه الفترة بشروط مغرية بلغت قيمتها ٢٩٣ مليون دينار ، أي ما يعادل ٤٢٠ مليون دولار ٠ كما تجدر ألاشارة الى أن الحكومة لم تقم خلال هذه الفترة بأي تسديد صاف يذكر لاقساط الديون المستحقة بل قامت بتمويلها من خلال جدولة بعضها من جهه وسحوبات من قروض متعاقد عليها من جهة أخرى ٠ وبذلك لم تؤد هذه القضية الى أية سحوبات من احتياطيات البنك المركزي، كما أنها لم تشكل أي ضغط على الاحتياطيات ٠ ولكن قدرة الحكومة والبنك المركزي على الاستمرار في ادراة اصول الدين بهذا الاسلوب تبقى محكومة بفترة زمنيه لا تتجاوز ٣-٤ سنوات إذا توخينا النظرة الواقعيه ٠ وهذا يحتم على الاردن أن يبدأ في تحقيق فائض في الحساب الجاري لميزان المدفوعات خلال هذه الفترة، يتزايد سنة بعد سنه، ويمكن من تحقيق سداد مباشر لاقساط الديون المستحقة، بدلا" من الاستمرار في الاعتماد على اعادة الجدولة أو سحوبات من قروض جديدة ٠

دولة الرئيس ،

حضرات الاعيان المحترمين ،

ان اللجنة المالية تود ان تركز الانظار على ان عملية الاصلاح والتصحيح هي عملية شاملة تتناول جميع اوجه الحياة ٠ وان ما حصل من نتائج مميزة في اداء الاقتصاد الكلي من خلال برنامج التصحيح الاقتصادي يجب أن لا تكون سوى حافز لنا للاستمرار بشجاعة وتصميم لانتهاج جميع السياسات الاخرى التي تزيل التشوهات والاختلالات الهيكلية التي مازالت قائمة ٠

إن الاعتماد على الذات لا يكون كاملا الا اذا تحقق في شقيه الخارجي والداخلي، أي في ميزان المدفوعات كما هو في العجز في الموازنة، فتكون الموارد الذاتية للعملات الاجنبية والمتحققة من صادرات السلع والخدمات كافية لتغطية المستوردات منها، بالاضافة الى الفوائد السنوية للديون الخارجية، كما تكون موارد الموازنة المحلية كافية لتغطية جميع النفقات، دون الاعتبار للمنح والمساعدات. كما أنه من الضروري الاستمرار بتحقيق فوائض بعد الوصول الى حالة التوازن للتمكن من سداد أصول الديون الخارجيه.

وبناء على ذلك، فان الحساب الجاري لميزان المدفوعات يجب ان يحتسب في تخطيطنا المستقبلي على ما يولده اقتصادنا بصفة ذاتية. وعلى هذا الاساس، فان الحساب الجاري للفترة ١٩٩٢ - ١٩٩٥، كمقياس اداء تستبعد منه المساعدات والمنح يكون كما هو مبين في الجدول الآتي، الذي يتضمن ايضا مقارنة مع احتساب العجز في الحساب الجاري شاملا التحويلات الادخارية واعتبارها بمثابة حوالات للعاملين في الخارج، ومقارنة اخرى تشمل المنح والمساعدات، ومقارنة ثالثة تشمل التحويلات الادخارية والمنح والمساعدات.

وجميع هذه الجداول تتضمن الارقام المطلقة بملايين الدنانير، وكذلك نسبتها من الناتج المحلي الاجمالي.

العام	العجز في الحساب الجاري مع استبعاد المنح والمساعدات (بالدينار وكنسبة للناتج المحلي الاجمالي)	العجز في الحساب الجاري مع استبعاد المنح وشمول التحويلات الادخارية (بالدينار وكنسبة)	العجز في الحساب الجاري دون استبعاد المنح والمساعدات (بالدينار وكنسبة)	العجز في الحساب الجاري دون استبعاد المنح والمساعدات وشمول التحويلات الادخارية (بالدينار وكنسبة)
١٩٩٢	-٨٧٤ (٥ر٢٦٪)	-٤٦٦(١ر١٤٪)	-٥٦٨ (٢ر١٧٪)	-١٦٠(٨ر٤٪)
١٩٩٣	-٧٠٦ (٣ر١٩٪)	-٣٧٣(٢ر١٠٪)	-٤٣٥(٩ر١١٪)	-١٠٢(٧ر٣٪)
١٩٩٤	-٥٠٦ (٥ر١٢٪)	-٣٤٨(٦ر٨٪)	-٢٧٩(٩ر٦٪)	-١٢١(-ر٣٪)
١٩٩٥	-٤٠٧ (٥ر٩٪)	-٣٠٧(٦ر٦٪)	-١٩٢(٢ر٤٪)	-٩٢ (-ر٢٪)

ان نظرة سريعة للارقام المذكورة في الجدول الذي عرضناه يبين الاتي:-

اولا: لقد حصل تقدم كبير يستحق التنويه على صعيد التحكم بالعجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي اذ حصل تحسن بين عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٥، تراوح بين خفض هذا العجز الى اقل من نصف ما كان عليه الى اقل من الربع. ففي المقياس الاكثر تشددا والذي اعتمد على الاداء الذاتي، انخفض العجز من ٨٧٤ مليون دينار عام ١٩٩٢ الى ٤٠٧ مليون عام ١٩٩٥ أي مما نسبته ٥ر٢٦٪ الى ٥ر٩٪ من الناتج المحلي الاجمالي. وفي اقل هذه المعايير تشددا انخفض العجز من ١٦٠ مليون دينار عام ١٩٩٢ الى ٩٢ مليون عام ١٩٩٥ أي من ما نسبته ٨ر٤٪ الى ٢٪ فقط من الناتج المحلي الاجمالي.

ثانيا: ان حسن الادارة للاداء الكلي للاقتصاد واستمرار الالتزام ببرنامج الاصلاح الهيكلي الشامل، وتعزيز الثقة بالاقتصاد الاردني تبقى كفيلة بالمحافظة على مستويات مرتفعة لتحويلات العاملين في الخارج الادخارية والاستمرار في الحصول على المنح والمساعدات من خلال المحافظة على المصداقية والسمعة العالية التي يتمتع بها الاردن في المجتمع الدولي، شريطة أن لا نعتمد على ذلك لفترة تزيد على ثلاثة أو أربع سنوات وقاية لأمن الوطن الاقتصادي.

ثالثا: إن الضرورة تقتضي الاسراع في استكمال التشريعات الاقتصادية الاصلاحية والعمل على وضع حد للروتين والبيروقراطية التي تعطل اية مسيرة مهما كانت التشريعات في صالحها. ان نتائج هذه الاصلاحات سوف تؤدي في الامد المتوسط الى وضع الاقتصاد الاردني على قاعدة متينة تمكننا من الاستمرار بتحقيق نسب مرتفعة من النمو والغاء الاختلالات الهيكلية الداخلية والخارجية ويمكننا من تخفيض ديوننا الخارجية ويزيد من قدرتنا على مواجهة اية عوامل سلبية خارجية قد تؤثر على اقتصادنا. كما ان أي تقاعس في ذلك سوف يعود بنا الى الوراء.

دولة الرئيس ،

حضرات الاعيان المحترمين ،

١) <u>السياسة المالية والنقدية:-</u>

يجب ان تهدف السياستان المالية والنقدية الى المحافظة على قيمة العملة الوطنية وتجنب التضخم والاستمرار في تخفيض المديونية والعجز في موازنة الدولة، كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي، لتعزيز المناخ الملائم للاستثمار، وتخفيض خدمة الدين الخارجي كنسبة من الصادرات من السلع والخدمات، ورفع المستوى العام للكفاية الاقتصادية وتقديم الحوافز التي تشجع التوزيع الكفي للموارد،

اعتمدت الحكومة برنامجا للاصلاح الاقتصادي متوسط المدى للسنوات ١٩٩٦ - ١٩٩٨ يهدف الى تخفيض العجز في الموازنة الى ٥ر٢٪ عام ١٩٩٨ كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي، الامر الذي يعتبر انجازا جيدا، واللجنة لا يسعها الا أن تعرب عن خيبة املها بالنسبة للتوقعات المحددة بهذا البرنامج والمتعلقة بالعجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات، فبرنامج التصحيح والانعاش الاقتصادي المعمول به للفترة ١٩٩٢ - ١٩٩٨ تضمن اهدافا اكثر طموحا في هذا المجال ، وهنا اقتبس من خطاب الموازنة الذي قدم مشروع قانون الموازنة لعام ١٩٩٣ ما يلي: " يتطلب تنفيذ هذا البرنامج وضع خطة سنوية تأخذ بعين الاعتبار انجاز السنوات السابقة وتعديل اهداف البرنامج المستقبلية في ضوء تلك التطورات ، وقد سمح الانجاز الملحوظ خلال هذا العام ١٩٩٢ باعادة النظر في بعض متغيرات البرنامج واهدافه التي تم استعراضها امام مجلسكم الكريم في خطاب الموازنة السنة الماضية وبحيث يتحقق فائض في الحساب الجاري لميزان المدفوعات خلال عام ١٩٩٧ بدلا من الوصول الى حالة التوازن خلال عام ١٩٩٨ وكذلك الوصول الى عجز الموازنة بشكل تدريجي لتصل نسبته الى ٥٪ من الناتج المحلي الاجمالي مع نهاية سنوات البرنامج، ومن المتوقع تحقيق ذلك دون اللجوء الى زيادة ملحوظة في المجهود الوطني" ، انتهى الاقتباس، ولا يسع اللجنة الا ان تعرب عن استغرابها كيف ان التوقعات التي

كانت قبل ثلاث سنوات فقط تقدر تحقيق فائض في الحساب الجاري عام ١٩٩٧، تحولت الان الى عجز عام ١٩٩٨ بنسبة ٣٪ من الناتج المحلي الاجمالي، ويزيد من دهشتنا ان العجز في موازنة الدولة لعام ١٩٩٨ والذي كان متوقعا قبل ثلاثة سنوات بنسبة ٥٪ اصبح الان ٥ر٢٪ من الناتج المحلي الاجمالي، فكيف يرافق مزيدا من التقشف في المالية العامة وتجاوزا في الاداء، تراجع في الحساب الجاري في ميزان المدفوعات، ان اللجنة ترى أن هذا التغيير الكبير في اهداف البرنامج ينعكس سلبا على مصداقية الاردن، وتوصي الحكومة باتخاذ مزيد من الخطوات في انتهاج السياسات التي تحقق اداء افضل لميزان المدفوعات يقترب من حالة التوازن عام ١٩٩٨ ،

وفيما يتعلق بالسياسة النقدية، فان اللجنة تؤيد سياسة البنك المركزي في اعتماد اسلوب الادارة غير المباشرة لهذه السياسة من خلال بيع شهادات الايداع بالدينار للبنوك المرخصة بطريقة المزاد العلني والقيام بشراء هذه الشهادات لضبط السيولة في الحدود الامنة لها ،

كما تلاحظ اللجنة ان البنك المركزي استبدل ربط الدينار بسلة من العملات، بتثبيت سعر صرفه تجاه الدولار، لما في ذلك من شفافيه تعزز الثقة خاصة وأن غالبية تحويلات الاردنيين في الخارج وعائدات الصادرات الاردنية هي بالدولار ، ولكننا نوصي بضرورة المراقبة المستمرة لاثار هذه السياسة والمؤثرات عليها،

وتؤيد اللجنة توجه الحكومة لتخفيض الدين الخارجي من خلال مقايضة بعض الديون بمساعدات أو بحقوق رأس المال لاستثمارات في الاردن يجري الاتفاق عليها بين الحكومة الاردنية والدول الدائنة،

وتؤيد اللجنة توجه الحكومة نحو ايصال الدعم لمستحقيه، وتوصي اللجنة الحكومة بدراسة افضل الوسائل لتحقيق هذه الغاية بما في ذلك دراسة اسلوب التعويض النقدي للمستحقين ،

أما بالنسبة للاعلاف التي توقف تهريبها قبل بضـع سنوات حين جرى الغاء دعمها من خلال مساواة اسعارها بالاسعار العالميه، فقد عاد الارتفاع الاخير في اسعارها العالمية ليجعل السعر المحلي اقل بكثير مما هو عليه في الدول المجاوره مما عاد وشجع تهريب كميات كبيرة منها، ولذا فان اللجنة ترى العودة الى رفع اسعار الاعلاف كي لا تكون بعيدة عن الاسعار العالمية والاستمرار بهذا النهج، لوضع حد للهدر الحاصل ،

دولة الرئيس ،

حضرات الاعيان المحترمين ،

٢) الاصلاحات الهيكلية:–

ان اللجنة ترحب بتوجه الدولة الى الغاء التشوهات في القطاع المصرفي، كما ان اللجنة تنظر بارتياح لاستمرار الدولة بتقديم بعض البرامج الائتمانية الخاصة لقطاعات الزراعة والصناعة والاسكان، على ان يتاح لجميع البنوك ممارستها، كم تؤيد اللجنة توجهات الحكومة نحو اجراء اصلاحات في القوانين والأنظمة التي تحكم سوق عمان المالي،

وفيما يلي توصيات اللجنة حول عدد من القضايا الهامة:–

أ) الضريبة العامة على المبيعات:–

ان التقدم في المزيد من الاعتماد في ايرادات الدولة على الضريبة العامة للمبيعات، وتطويرها، يوسع من قاعدة تحصيل الايرادات من المواطنين، ويحقق العدالة بينهم، كما ان هذه الضريبة تفرض على الاستهلاك وهي بذلك تعطي ميزه نسبية كبيرة لذوي الدخل المحدود حيث تتكون غالبية استهلاكهم من مواد معفاه من هذه الضريبه، وعلاوة على ذلك فان التهرب من هذه الضريبة، بعكس ضريبة الدخل، يبقى محدودا جدا،

ب) الادارة العامة:–

يستخدم القطاع العام حوالي ٣٧٪ من القوة العاملة الاردنية ، وهذه نسبة مرتفعة في كل المعايير، ويعود ارتفاع هذه النسبة الى سببين: الاول هو ان القطاع العام يقوم بتقديم العديد من الخدمات التي يمكن ان تقدمها القطاع الخاص، والسبب الثاني هو وجود بطالة مقنعة في الجهاز الحكومي بنسبة كبيرة، ان ارتفاع هذه النسبة يحدث خللا وتشوها في سوق العمل اذ يحد من مرونته، كما ان الاعداد الكبيرة من الفائضين عن الحاجة تشكل زيادة في النفقات الجارية لابد من وضع حد لها،

وفي هذا المجال، فان اللجنة المالية تؤيد توجه الحكومة الذي اعرب عنه معالي وزير المالية في مناقشاته مع اللجنة والرامي الى قيام الحكومة بحصر الاستخدام الجديد للموظفين بنصف الذين تشغر أماكنهم، ولا ترى اللجنة اية حاجة الى احداث وظائف جديده في جدول التشكيلات لعام ١٩٩٦ ، ان الحاجة الانية والمستقبلية لموظفين مؤهلين يمكن تلبيتها من خلال آلية التقاعد للاعداد التي يمكن الاستغناء عنها واستبدال نصفهم بمن يتمتعون بالمؤهلات المطلوبة ، كما يمكن للدولة ايضا ان تلبي حاجتها من خلال اجراء مناقلات في الوظائف من وزارة الى اخرى وفق الحاجة، ويمكن من خلال انتهاج هذه السياسة ان ترفع الحكومة من سوية العاملين فيها، وان تخفض من حجم البطالة المقنعة في آن واحد ،

كما ترحب اللجنة بتوجه الحكومة نحو اسلوب التعاقد مع الموظفين الجدد كما هو معمول به لدى القطاع الخاص ، وان ينتسب هؤلاء الى مؤسسة الضمان الاجتماعي، بدلا من الانضمام الى نظام التقاعد الذي، اذا استمر، سوف يشكل عبئا على الدولة قد لا تستطيع تحمله في المستقبل، ان المرصود للتقاعد والتعويضات لعام ١٩٩٦ هو ١٨٩ مليون دينار، في حين كان ٨٨ مليون للعام ١٩٩١ ، أي انه ارتفع في فترة السنوات الخمس هذه بنسبة ٢١٥٪، كما ان المبلغ للعام ١٩٩٦ يشكل نسبة ١١٪ من مجموع موازنة الدولة، فيما شكل

نسبة ٨٪ فقط من موازنة ١٩٩١ ، وبالاضافة الى تخفيف الاعباء المستقبلية المذكورة، فان الحاق جميع الموظفين الجدد بالضمان الاجتماعي، بدلا من نظام التقاعد، يزيد من المرونة في سوق العمل اذ انه يمكن من انتقال الموظفين بين القطاعين العام والخاص بسهولة اكثر عندما يكونون جميعا تحت مظلة اجتماعية واحدة، ويسهل على الحكومة صرف من ترغب بصرفهم من الموظفين المتعاقدين معها بزوال الحاجة اليهم ،

ج) دور القطاع العام والخصخصة:–

ان تخفيض حجم الجهاز الاداري للقطاع العام من خلال برامج الخصخصة وحصر دور الدولة اجمالا بالتنظيم والرقابة لا يعني ان الدولة تقلل من دورها القيادي، وانما تستبدله بدور أكثر أهمية وهو التنظيم والرقابة على القطاع الخاص الذي تحول اليه عددا من النشاطات ، وهذا يتطلب ارتقاء في مستوى الكفاءات المهنية والادارية المتخصصة لديها ووضع الهياكل التنظيمية الملائمة واعتماد نظم المعلومات الحديثة وتقنيات استخدامها، مع ما يقتضيه ذلك من اجراء تعديل جذري على هيكل الرواتب خاصة للفئات العليا ،

ان اللجنة المالية ترحب بالخطوات التي اتخذتها الحكومة نحو تحويل مؤسسة الاتصالات الى شركة مساهمة عامة تملكها الحكومة، وذلك تمهيدا لتحويلها الى مؤسسة يساهم فيها القطاع الخاص، وبالترخيص لشركات من القطاع الخاص تعمل في مجالات متخصصة في هذا القطاع، كما ترحب اللجنة بالخطوة التي اتخذتها الحكومة في بيعها لاسهمها في بعض الشركات، وتأمل أن تستمر الحكومة في بيع اسهمها بصورة تدريجية في جميع الشركات والتي تبلغ قيمة موجوداتها السوقية حوالي ٦٠٠ مليون دينار، وان تضع الحكومة الاطر التشريعية والتنظيمية وفق الاسس المعتمدة عالميا ،

وترحب اللجنة بتوجه الحكومة نحو تحويل كل من مؤسسة الكهرباء الاردنية وموجودات وزارة الطاقة في قطاع النفط والغاز الى شركتين مساهمتين عامتين ، كما ترى اللجنة

ضرورة اتخاذ اجراءات حاسمة مع شركة مصفاة البترول كي تقوم بالتوسع اللازم لمواجهة الطلب المتزايد على المشتقات، وتحديث وسائل الانتاج بحيث يتم انتاج المشتقات بشكل متوازن يلبي الطلب عليها ويؤدي ايضا الى رفع النوعية الى المستويات المطلوبة دوليا، وزيادة حجم التخزين لديها للنفط الخام ولجميع المشتقات ، ونجاحه ان شروط الامتياز من حيث الربحية تبقى مضمونة ،

وتؤكد اللجنة على ان تحويل هذه المؤسسات العامة الى مؤسسات للقطاع الخاص يجب ان لا يكون تحويلا احتكاريا، وان يبقى مجال التنافس مفتوحا في كل الاحوال، وان ترتكز الانظمة التي تعمل بها هيئات التنظيم والرقابة على الشفافية الكاملة التي تعزز ثقة المواطنين بها ،

د) سياسة التجارة الخارجية:–

ان تحرير التجارة يبقى عنصرا اساسيا لتعزيز استراتيجية التنمية المرتكزة على التصدير ، ولذلك فان اللجنة المالية ترحب بالاجراءات التي قامت الحكومة باتخاذها نحو تخفيض الجمارك على جميع السلع باستثناء السيارات والمشروبات الروحية والسجاير، اعتبارا من ١٩٩٦/١/١ وعزمها على اجراء تخفيضات اخرى عام ١٩٩٧ ، كما ترحب اللجنة بالخطوات المرافقة لهذه التخفيضات وهي تسهيل نظام التعرفة من خلال دمج جميع الرسوم في نظام موحد للتعرفة، وتخفيض عدد الفئات التي تخضع لنسب مختلفة من التعرفة الجمركية وتحقيق الاعفاء الجمركي الشامل لجميع السلع الرأسمالية، وتطبيق نفس انظمة المكوس على المنتجات المحلية والاجنبية ،

وترحب اللجنة ايضا بالخطوات التي تقوم بها الحكومة نحو التعاون التجاري الثنائي مع الاتحاد الاوروبي والانضمام الى منظمة التجارة العالمية ،

دولة الرئيس ،

حضرات الاعيان المحترمين ،

٣) تحسين نوعية الاستثمار:-

بلغ الانفاق على التكوين الرأسمالي الثابت في العامين ١٩٩٤ و ١٩٩٥ حوالي ٣٣٪ من الناتج المحلي الاجمالي، شكل استثمار القطاع الخاص ٨٠٪ منها، كما طغى عليها قطاع البناء والانشاءات اذ شكل خلال الفترة ١٩٩٣ - ١٩٩٥ ما نسبته ٥ر٨٧٪ من الاستثمار ،

لقد حقق التكوين الرأسمالي المقدر بمبلغ ١٥١٧ مليون دينار عام ١٩٩٥ زيادة في الناتج المحلي الاجمالي قدرها ٢٦٨ مليون دينار بأسعار عام ١٩٩٥ ، كما ان التكوين الرأسمالي عام ١٩٩٤ المقدر بمبلغ ١٣٨٩ مليون دينار حقق زيادة في الناتج المحلي الاجمالي قدرها ٢٢٥ مليون دينار باسعار عام ١٩٩٤ ، ان هذه الارقام تعني ان نسبة رأس المال الى الانتاج الذي يحققه كانت ستة أضعاف، ولا يختلف الحال بالنسبة لعام ١٩٩٣ ، ان هذا الرقم هو اكثر رقم مثير للقلق، اذ انه في الدول التي تحقق نسبا مرتفعة من النمو يتراوح بين ٢ و٤ وحدات من رأس المال لكل وحدة من الانتاج، فلو حقق الاستثمار في الاردن نسبة ٤ بدلا من ٦ لارتفعت نسبة النمو فيه بنسبة ٥٠٪ وبلغت ٩-١٠ ٪ سنويا، وزيادة مماثلة تقريبا لفرص العمل الجديدة المتاحة الامر الذي يمكن من استيعاب الزيادة السنوية في قوة العمل بالاضافة الى استخدام نسبة معقولة من العاطلين عن العمل ،

ان الحكومة تدرك هذه الحقيقة اذ اكد خطاب الموازنة على عزمها على تحسين نوعية استثماراتها في الفترة ١٩٩٦ - ١٩٩٨ ، واننا اذ نلاحظ ان ٨٠٪ من الاستثمارات يوفرها القطاع الخاص، فان ظاهرة تدني الانتاجية لا تنحصر في استثمارات القطاع العام بل انها تشمل استثمارات القطاع الخاص ايضا ،

لقد ساد مناخ الاستثمار في الاردن طوال الفترات السابقة التركيز على قيام صناعات احلاليه تتمتع بحماية اغلاقية او بنسب عالية من الحماية الجمركية مما دفع المستثمرين الى الاستفادة من هذه الفرص الاستثنائية وما حصل من جراء ذلك من تشوه في توجيه الموارد الاستثمازية، اذ قامت صناعات احلالية لا ترقى الى الجودة المطلوبة عالميا، لكنها تحتمي وراء جدار ضخم من الحماية ، وقد ادى هذا المناخ الاستثماري الى لجم المبادرة وزوال التحدي امام القطاع الخاص الذي حصر نفسه في سوق الاردن الصغيرة، في الوقت الذي كان فيه القطاع الخاص في الدول الاخرى التي حققت تطورا كبيرا على مدى العقدين او الثلاثة الماضية يتوجه الى السوق التصديرية المتوفره عالميا،

كما كانت القوانين تقفل الباب امام الاستثمار الاجنبي، مما حرم الاردن من الاستفادة من رؤوس الاموال الاجنبية وما يرافق هذه الاموال من تكنولوجيا الصناعة الحديثة التي لا يمكن نقلها وتوطينها بدون هذا الاستثمار ،



ان الخطوات التي اتخذتها الحكومة نحو تحرير التجارة والانفتاح للاستثمار الاجنبي ودمج الاردن في السوق العالمية لابد ان تدفع القطاع الخاص الى المبادرة والاستجابة للتحدي، وتوصي اللجنة ان تستمر الحكومة بسياسة الانفتاح هذه بخطوات سريعة،

دولة الرئيس ،

حضرات الاعيان المحترمين ،

٤) التعليم والتدريب:-

لقد اثبتت الخبرة العالمية، على مدى العقود الاربعة الاخيرة، ان العنصر الاهم لنجاح الدول التي حققت تقدما باهرا خلال هذه الفترة هو توفر موارد بشرية متفوقة من خلال تطوير سياسات التعليم فيها مما مكن من الارتقاء بقوى العمل الى مستويات عالية،

ولذا، فان اللجنة ترى ان وضع برنامج شامل وجذري للاصلاح التعليمي يقع في اعلى سلم الاولويات، فالتوجه نحو السوق العالمية يتيح لنا ولغيرنا من الدول النامية فرصة تاريخيه للاستفادة منه اذا تمكنا من التجديد والتطوير، في حين انه يتركنا خارجه ويزيد الفجوة بيننا وبين غيرنا من شعوب العالم اذا عجزنا عن اللحاق بركب التقدم، وهذا الامر لا يمكن ان يتحقق عمليا في ابة دولة اذا ظل نظام التعليم فيها تحكمه ضغوطات الراغبين في الحصول على شهادات، وان كانت خالية المضمون من أي تعليم مفيد،

ان الارتقاء بقوة العمل الى مستويات عالية من المهارة تمكنها من التعامل مع الاساليب التكنولوجيه الحديثه في الصناعة والزراعة والخدمات تقتضي تغييرا" وتطويرا شاملا لكل مؤسسات التعليم والتدريب فيه ابتداء من التعليم الابتدائي الى التعليم العالي،

وان اللجنة توصي بان يتكون هذا البرنامج من العناصر الاساسية التالية:-

- تطوير المعلمين واعادة تدريبهم وتطوير المناهج وادخال التكنولوجيا والاساليب الحديثة في التعليم وعودة الانشطة التربوية ورعاية المواهب، وكذلك انعاش حب العمل والانتاج لدى الطلبة في جميع مراحل الدراسة بدأ من الصف الإبتدائي الاول من خلال ادخال مادة حرفية او مهنية في كل صف تدمج بين العمل الذهني واليدوي، على أن يبدأ ادخال هذه المواد في جميع الصفوف الاثني عشر في وقت واحد، وعلى ان يجري تطويرها، خاصة في الصفوف العليا، سنة بعد سنه، وسوف يساعد هذا النهج على ازالة السلوكيات الاجتماعية السائدة التي تدفع شبابنا الى العزوف عن الاعمال اليدوية،
- لقد اثبتت الخبرة العالمية ان مرحلة التعليم للست سنوات الاولى هي اهم مراحل التعليم، اذ عليها يبنى كل ما بعدها، وهي بذلك تستحق زيادة كبيرة في المخصصات المرصودة لها كنسبة من مجموع مخصصات التعليم،
- اعتبار شهادة المدرسة للمرحلة الثانوية هي الشهادة المعترف بها لغايات العمل، وتعتبر شهادة الثانوية العامة احدى متطلبات القبول في الجامعات،

- الاستمرار في تنويع التعليم الثانوي وربط برامجه بحاجات المجتمع ومتطلبات التنمية الشاملة،
- تحسين نوعية التعليم العام(الاساسي والثانوي) ومواءمة مخرجاته مع متطلبات العمل المتطورة باستمرار، أو مواصلة التعليم العالي بكفاءة وقدرات متميزة في التفكير الناقد واسلوب حل المشكلات، وروح الابداع والابتكار،
- تجويد برامج التطوير التربوي في مجالات تحديث وتعدد الكتب المدرسية ومصادر المعرفة ورفع مستوى اداء المعلمين وتأهيلهم، وتحسين كفاءة المباني المدرسية ومرافقها من مكتبات ومختبرات ومشاغل وتجهيزات وتقنيات تربوية، والافادة من نواتج الدراسات والبحوث التربوية في اغناء برامج التعليم العام،
- زيادة نسبة الملتحقين بالتعليم المهني الى ٥٠٪، وتوفير الدعم الحكومي اللازم لانشاء المدراس المهنية الجديدة وتحديث التجهيزات للمدارس المهنية القائمة ،
- تحويل كليات المجتمع الى مؤسسات للتعليم المتوسط المهني وذلك لتلبية حاجات المجتمع من الفنيين والمهنيين ،
- توفير الدعم الحكومي الكامل للمنشآت والتجهيزات واعداد الكوادر البشرية المترتب على القرار بانشاء جامعات جديدة أو احداث كليات او برامج جديدة في الجامعات القائمة،
- اجراء اصلاح شامل في جامعاتنا الوطنية وتحويلها الى مؤسسات مستقلة يدير كلا منها مجلس امناء يعين لمرة واحدة، ثم يتولى ادامة نفسه، والتقدم بها الى المستويات العالمية، والعمل على حصر اعداد المقبولين سنويا بما يتناسب مع الامكانات المتوفرة لديها،
- توجيه الدعم لمستحقيه من الطلبة المحتاجين والمتفوقين، على ان يتحمل بقية الطلاب الرسوم التي تحددها الجامعات والتي تغطي نفقاتها السنوية الجارية،

ان اللجنة تكرر التوصية التي قدمتها في تقاريرها في السنوات الماضية بتكوين فريق وطني رفيع المستوى والخبرة والاختصاص وتكليفه باعداد برامج الاصلاح الشامل المطلوب لتكون برامج

التعليم هادفة لاعداد القوى البشرية القادرة على تنفيذ برامج التنمية، وان يستعين هذا الفريق بخبرات تربوية وتنموية دولية ذات سمعة عالية واختصاص ،

دولة الرئيس ،

حضرات الاعيان المحترمين ،

٥) **قطاع السياحة:-**

إن القطاع الذي يستحق كل الرعاية، كنشاط تصديري، هو السياحه حيث بالامكان تحقيق تنميته بسرعة تفوق تنمية الصادرات السلعية. لقد بلغ الدخل الصافي من السياحه ٣٢٣ مليون دولار لعام ١٩٩٥، وبالامكان تحقيق زيادة سنوية كبيرة فيه قابلة للاستدامه اذا أوليناه الاولوية التي يستحقها، ولالقاء الضوء على ذلك فأننا نشير إلى تقرير منظمة السياحة العالمية الذي قدر حجم الواردات من قطاع السياحة في العالم بمبلغ ٣٤١ مليار دولار عام ١٩٩٤ ، كانت حصة دول الشرق الاوسط فيه ٥ر٨ مليار دولار فقط أي ما يعادل ٧ر١٪ ، انحصرت غالبيتها في تركيا والمغرب وتونس ومصر واسرائيل ومن المتوقع للسوق العالميه أن تنمو في الفترة ١٩٩٥ - ٢٠٠٥ بنسبة ٥٥٪ بالاسعار الثابته. إن الحجم الحالي المتدني لهذا القطاع في الشرق الاوسط والحجم الكبير لهذه السوق العالمية وتوقعات نموها المستقبلي تقدم المجال لنموه في هذه المنطقة بنسب مرتفعة جداً خاصة مع حلول السلام ويمنح فرصاً ذهبيه يمكن أن تستفيد منها الدول التي تكون لديها خططاً واضحة تتضمن جميع معطيات نجاحها.

وتوصي اللجنة في هذا المجال:-

أولا: وضع التشريعات اللازمة التي تمكن وزارة السياحة والاثار من القيام بمهامها بوجه عام وفي مجال المحافظة على الاماكن السياحية والاثرية بشكل خاص.

ثانيا: اقامة المؤسسات التعليمية والتدريبية في مجال السياحة بهدف توفير القوى البشرية والكفوه في هذا القطاع.

٦) **شبكة الطرق في المملكة:-**

يبلغ حجم الاستثمار الوطني في شبكة الطرق في المملكة اكثر من ١٤٠٠ مليون دينار، وان ما جرى تخصيصه في موازنة ١٩٩٦ للصيانة الوقائية والعادية، لا يتناسب مع هذا الحجم من الاستثمار الوطني وضرورة تأمين حماية حقيقية له.

كما ان العديد من طرقنا لم يتم انشاؤها بطريقة سليمة من الاساس او انها اصبحت غير صالحة لعدم صيانتها بالاسلوب والتوقيت الذي يكفل سلامتها. وترى اللجنة ضرورة احداث برنامج ثالث الى جانب برنامجي الصيانة العادية والصيانة الوقائية لدى وزارة الاشغال العامة لاعادة تأهيل هذه الطرق التي قد تشكل نسبة ملحوظة من الشبكة الوطنية. ولذلك فان اللجنة توصي باعطاء اولوية لهذه البرامج الثلاثة على انشاء طرق جديدة.

كما توصي بان يعاد النظر بصورة جذرية باسس الصيانه والصيانة الوقائية المعتمدة لدى وزارة الاشغال العامة واعتماد اسس علمية شاملة لاعادة التأهيل بحيث تستند جميعها الى دراسات وفحوصات ميدانية كاملة، ويوضع لها على ضوء ذلك برنامج يحدد أولوياتها.

٧) **زيادة السكان:-**

ترى اللجنة ضرورة التأكيد على ان خير وسيلة لضبط الزيادة السنوية الكبيرة في السكان تكمن في تبني الدولة لبرنامج شامل للمرأة يتناول توعيتها بحقوقها وفي مقدمتها حقها في الاهتمام بصحتها وصحة اطفالها، ان هذا البرنامج، فضلا عن كونه واجبا دستوريا، يرسخ الديموقراطية ويدعم قيام المجتمع المدني ويحقق المساواة بين المواطنين؛ فانه سيؤدي الى تنظيم الاسرة



وحصرها في حدود قدرة المرأة على رعاية الاسرة وتوفير المناخ التربوي الملائم للاطفال وحسن تنشئتهم ،

٨) <u>وادي الاردن:–</u>

ان وادي الاردن هو اهم منشآت قطاع الزراعة، يزيد حجم الاستثمار فيه للقطاعين العام والخاص عن مليار ومائتي مليون دينار ، كما ان ظروفه المناخية الطبيعية تعطيه ميزة خاصة في الموسم المبكر ، وعلاوة على ذلك، فانه يستهلك اكثر من ربع استهلاك الاردن من المياه،

ان هذا المنشأ لا يمكن ان يكون منتجا بالقدر الذي يتناسب مع امكاناته الا اذا جرت ازالة الاختلالات فيه وارتقت وسائل الانتاج و التسويق ، وتورد اللجنة بعض المقترحات لتحقيق ذلك:–

أ) اعتماد البحث العلمي والارشاد الزراعي وتشجيع استخدام التكنولوجيا الزراعية المتقدمة في جميع مراحل الانتاج،

ب) تحديد مواصفات الانتاج واصنافه وكمياته واسعاره بالتعاقد المسبق مع الجهات المحلية والخارجية لشراءه ومع المزراعين لانتاجه،

ج) ايقاف التدهور الحاصل بخصوبة الارض واتخاذ الاجراءات التي تعيد للتربة خصوبتها المفقودة من خلال تطبيق الدورة الزراعية والالتزام المستمر بها،

د) ضبط كفاية انتاج المياه وخزنها ووسائط نقلها ونوعيتها والالتزام بقواعد البيئة السليمة لجميع مصادر المياه واتخاذ الاجراءات الرادعة لكل محاولة انتهاك لها،

هـ) التنسيق بين جميع الجهات المسؤولة عن قطاع الزراعة وخاصة وزارة الزراعة ومؤسسة التسويق الزراعي والشركة الاردنية لتسويق المنتوجات الزراعية، واتحاد المزارعين، وسلطة وادي الاردن، بما يحقق انتاج المحاصيل المتعاقد عليه في كمياتها ومواصفاتها وايصالها الى الاسواق المحلية والخارجية في مواعيدها، كمرحلة اولى، على أن يتبع ذلك اعادة النظر بهيكليتها بهدف تقليل عددها وزيادة فاعليتها،

و) تشجيع قيام المزارع الكبيرة التي تستفيد من اقتصاديات الحجم واستخدام التكنولوجيا والمكننة الحديثة، مما يزيد من كفاية وسائل الانتاج، ويحد من استخدام العمالة الوافدة،

ز) توفير المخصصات اللازمة لصيانة جميع مرافق سلطة وادي الاردن،

ح) ضرورة ايلاء هذا القطاع رعاية وطنية ترسم سياسات وبرامج وطنية، تحكم كل الحكومات المتعاقبة والمسؤولين فيها،

٩) <u>مؤسسة الضمان الاجتماعي:–</u>

ان اموال هذه المؤسسة هي ملك ووقف للمشتركين فيها، وهي ليست اموالا حكومية، ولذلك فان ادراتها يجب ان تكون مستقلة عن أي تدخل حكومي، وان تهدف الى تنمية موجوداتها بغض النظر عن أي اعتبار اخر، وان تكون التزاماتها المستقبلية تجاه المشتركين فيها متكافئة مع اصولها ووارداتها، اذ ان معاناة الدول الصناعية من عجز صناديق الضمان الاجتماعي فيها نتج عن غياب هذا التكافؤ،

١٠) <u>القضــاء:–</u>

وبالنظر لاهمية دور القضاء في توفير اجواء العدالة والطمانينه للوطن والمواطنين، ولتعاظم دوره في المجتمعات الديموقراطية، فان اللجنة توصي الحكومة بايلاء القضاء عناية خاصة توفر له المكن والاسباب التي تتفق مع دوره ومكانته، وتمكله من اداء رسالته على خير وجه في ظروف تيسر له هذا الاداء، بما يوفر للمواطن فرص الوصول الى عدالة ناجزه،

١١) <u>الامن الوطني:–</u>

تعتمد قوة الاردن واستقراره على قواته المسلحة واجهزته الامنيه، والتي تخص برعاية القائد الاعلى لها على الدوام ، وهي جديرة باحاطتها بمشاعر الاعتزاز والتقدير، وبتوجيه عناية متميزة لها، لتوفير ما هي جديرة به من دعم، ومدها باسباب القوة تمكينا لها من القيام بواجبها المقدس في الدفاع عن الوطن،

دولة الرئيس،

حضرات الاعيان المحترمين،

لقد اوصت اللجنة المالية لمجلس النواب بأن يكون صرف الزيادة التي اقرتها الحكومة من تاريخ ١٩٩٦/١/١ وليس من ١٩٩٦/٥/١ كما ورد في الموازنة، وقد وافق مجلس النواب على هذه التوصية كما التزمت الحكومة بتنفيذها، دون مراعاة الفقرة (٤) من المادة ١١٢ من الدستور والتي تنص على الاتي:- اقتباس " لمجلس الامة عند المناقشة في مشروع قانون الموازنة العامة او في القوانين المؤقتة المتعلقة بها ان ينقص من النفقات في الفصول بحسب ما يراه موافقا للمصلحة العامة وليس له ان يزيد في تلك النفقات لا بطريقة التعديل ولا بطريقة الاقتراح المقدم على حده على انه يجوز بعد انتهاء المناقشة ان يقترح وضع قوانين لاحداث نفقات جديدة." انتهى الاقتباس .

ان اللجنة المالية لمجلس الاعيان ترحب ببدء سريان مفعول الزيادة للموظفين اعتبارا من ١٩٩٦/١/١ وترى ان التزام الحكومة به يقتضي تقديم قانون ملحق موازنة لمجلس الامة بصفة الاستعجال.

كما تداولت اللجنة بالتفصيل التعديل الذي اجراه مجلس النواب على الفقرة أ من المادة ٩ من قانون الموازنة، ووجدت فيه خلل تشريعيا يتوجب تصحيحه، فمؤدى النصوص الواردة في الدستور هو اناطة السلطة التشريعية بمجلس الامة باعتباره وحدة واحدة، ولكنها مؤلفة من مجلسين، والمقتضى المترتب على ذلك هو وجود سلطة تقدير ادارية ومالية واحدة لهذه الوحدة، وباستقراء النصوص الواردة في المادة ٨٩ فقرة ٢ من الدستور نجد ان توجه المشرع الدستوري هو لاعتبار رئيس مجلس الاعيان رئيسا لمجلس الامة، ولما كان من مقتضيات هذه الرئاسة اعطاء صلاحيات اصدار القرار في الشؤون الادارية والمالية عملا بالقاعدة القانونية القائلة (ما لا يتم الواجب الا به فهو واجب) ، ولما كان العرف قد استقر على مدى الاربع والاربعين سنة الماضية على ذلك، ولما كانت التشريعات ذات العلاقة وبخاصة نظام الخدمة المدنية تؤكد على هذا النظر، فان اللجنة ترى ضرورة لان تقدم الحكومة تشريعا لتصويب هذا التعديل بحيث يناط الانفاق على مجلس الامة برئيس مجلس الاعيان بالتشاور مع رئيس

مجلس النواب، علما انه وفي مطلق الاحوال فانه ليس من الجائز ان يناط الانفاق بقرار صادر عن جهتين معا، لان ذلك امر متعذر التنفيذ من جهه ولا سابقة قانونية له من جهه اخرى.

وفي ضوء ما تقدم قررت اللجنة المالية التنسيب الى المجلس الكريم بالاتي:-

١) تقديم الشكر والعرفان لجلالة الملك المعظم والاشادة بجهوده الخيرة التي يواصل القيام بها وفي اصعب الظروف واقساها لتوفير جميع اسباب المنعة للاردن سواء السياسية منها او العسكرية او الاقتصادية ، مما جعل جلالته مصدرا ثابتا لثقة المواطن بمستقبله وامن وطنه.

٢) الاشادة بالعمل الدؤوب الذي يبذله سمو الامير الحسن ولي العهد المعظم في جميع المحافل الدولية لترسيخ صورة الاردن المشرقة وتعزيز قدراته الاقتصادية والمالية.

٣) الموافقة على تقريرها والتوصيات الواردة فيه.

٤) الموافقة على مشروع قانون الموازنة العامة لعام ١٩٩٦ كما ورد من مجلس النواب مع التاكيد على ضرورة التزام الحكومة بتنفيذ التوصية المتعلقة باصدار قانون ملحق موازنة وفقا لاحكام الدستور.

والسلام عليكم ورحمه الله وبركاته ،

اللجنة المالية

أمين عام مجلس الامة

حكم خير

١٩٩٦/١/١١

اللجنة المالية
لمجلس الأعيان

مشروع قانون رقم ( ) لسنة ١٩٩٦
قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٦

المادة كما وردت في المشروع	قرار مجلس النواب	قرار اللجنة
المادة ١: يسمى هذا القانون (قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٦ ويعمل به اعتبارا من ١/١/١٩٩٦.	المادة ١:- موافقة كما وردت في المشروع.	المادة ١- موافقة كما وردت من مجلس النواب
المادة ٢: تقدر ايرادات ونفقات الحكومة للاثني عشر شهراً المنتهية بتاريخ ٣١/١٢/١٩٩٦ بما يلي: أ- الايرادات (٠٠٠ ٠٠٠ ١٧٤٥) دينار ب- النفقات (٠٠٠ ٠٠٠ ١٧٤٥) دينار	المادة ٢:- موافقة بعد إضافة الفقرة (ج) التالية:- جـ- يستخدم جزء من الوفر المتحقق في الموازنة لتغطية العجز المترتب على دعم المواد التموينية، والرواتب والأجور والعلاوات.	المادة ٢- موافقة كما وردت من مجلس النواب
المادة ٣: تقدر مصادر التمويل في هذا القانون بمبلغ (٠٠٠ ١٩٠ ٤٨٦) دينار ويستخدم هذا المبلغ لتسديد أقساط القروض الداخلية والخارجية ولتغطية جزء من العجز المتراكم في السنوات السابقة.	المادة ٣: موافقة كما وردت في المشروع.	المادة ٣- موافقة كما وردت من مجلس النواب

المادة كما وردت في المشروع	قرار مجلس النواب	قرار اللجنة
المادة ٤: أ- تخصص المنح والمساعدات المالية والقروض الائمانية المتعاقد عليها لتمويل مشاريع محددة في هذا القانون، ويستثنى من ذلك اتفاقيات المنح الفنية التي خصصت أموالها لنشاطات اقتصادية محددة تنفق حسب نصوص هذه الاتفاقيات. ب- يخصص بقرار من مجلس الوزراء جزء من المساعدات العربية لتغطية النفقات غير الجارية للقوات المسلحة الأردنية ويودع في الصندوق المؤسس لهذه الغاية. ج- اذا لم تتحقق المنح المنتظرة لدعم الخزينة يجوز الحصول على القروض الخارجية الميسرة بما يغطي الفرق بين المقدر من هذه المنح والمتحقق منها.	المادة ٤: موافقة كما وردت في المشروع.	المادة ٤- موافقة كما وردت من مجلس النواب
المادة ٥: أ- يتم الانفاق من المخصصات المرصودة في هذا القانون بناء على اوامر مالية عامة او خاصة وبموجب حوالات مالية شهرية مصدقة من قبل مدير عام دائرة الموازنة العامة.	المادة ٥: موافقة كما وردت في المشروع.	المادة ٥- موافقة كما وردت من مجلس النواب

المادة كما وردت في المشروع	قرار مجلس النواب	قرار اللجنة
ب- يجوز اصدار حوالات مالية بمخصصات أكثر من شهر واحد للنفقات الجارية او الرأسمالية اذا توفرت اسباب خاصة لتجاوز مخصصات الشهر الواحد. ج- اذا انيط تنفيذ أي عمل وردت مخصصاته في فصل وزارة او دائرة ما بوزارة او دائرة او جهة رسمية أخرى، يجوز نقل صلاحية الانفاق من المخصصات الواردة في الحوالة المالية المصدقة الى المسؤول عن الانفاق في الوزارة او الدائرة او الجهة الرسمية الاخرى بموافقة مدير عام دائرة الموازنة العامة. د- لا يجوز استعمال المخصصات الواردة في الحوالات المالية لغير الاغراض المحددة لها. ولا يجوز تجاوز المخصصات الواردة في هذه الحوالات.		

المادة كما وردت في المشروع	قرار مجلس النواب	قرار اللجنة
هـ- لا يجوز الالتزام بأي مبلغ يزيد على المخصصات الواردة في هذا القانون، كما لا يجوز طرح عطاء أي مشروع تزيد كلفته على المخصصات المرصودة له في هذا القانون الا بموافقة وزير المالية/ الموازنة العامة بناءً على تنسيب مدير عام دائرة الموازنة العامة. و- لا يجوز فتح حساب امانات من المخصصات المرصودة لها في هذا القانون الا بموافقة وزير المالية. ز- يجوز لرئيس الوزراء بناءً على تنسيب وزير المالية/ الموازنة العامة في حالات الضرورة لإحداث مواد أو بنود جديدة في أي فصل من فصول النفقات الرأسمالية وتأمين المخصصات اللازمة لها من مواد او بنود الفصل ذاته.		

المادة كما وردت في المشروع	قرار مجلس النواب	قرار اللجنة
ج- تتحمل المؤسسات والشركات العامة التي وردت مشاريعها ضمن المشاريع الممولة من القروض الخارجية الكلفة المحلية لهذه المشاريع من ايراداتها الذاتية الا اذا رصدت المخصصات اللازمة لهذه الكلفة في هذا القانون.		
المادة ٦: أ- يتم الانفاق من مخصصات اغاثة النازحين المرصودة في الفصل (١/٤١) برنامج (د) البند (١) بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير المالية/ الموازنة العامة ووزير الخارجية/ دائرة الشؤون الفلسطينية. ب- يتم الانفاق من مخصصات النفقات الطارئة المرصودة في الفصل (١/٤١) برنامج (د) البند (٢) بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير المالية/ الموازنة العامة.	المادة ٦: موافقة كما وردت في المشروع.	المادة ٦- موافقة كما وردت من مجلس النواب
المادة ٧: لا يجوز نقل المخصصات من فصل الى آخر الا بقانون.	المادة ٧: موافقة كما وردت في المشروع.	المادة ٧- موافقة كما وردت من مجلس النواب

المادة كما وردت في المشروع	قرار مجلس النواب	قرار اللجنة
المادة ٨: أ- يجوز نقل المخصصات من مواد النفقات الجارية الى مواد النفقات الرأسمالية في الفصل نفسه بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير المالية/ الموازنة العامة ولا يجوز النقل بالعكس. ب- لا يجوز نقل المخصصات من الرواتب والاجور والعلاوات الواردة في المجموعة (١٠٠) في النفقات الجارية الى اية مجموعة أخرى أو بالعكس. كما لا يجوز نقل المخصصات الى الرواتب او الاجور الواردة في النفقات الرأسمالية من المواد الأخرى في هذه النفقات. ج- لا يجوز نقل المخصصات الى المواد (١١٣)، (١١٤)، (١١٥)، (١١٦) الواردة في المجموعة (١٠٠) في فصول النفقات الجارية ويجوز النقل فيما بينها.	المادة ٨- موافقة كما وردت في المشروع	المادة ٨- موافقة كما وردت من مجلس النواب

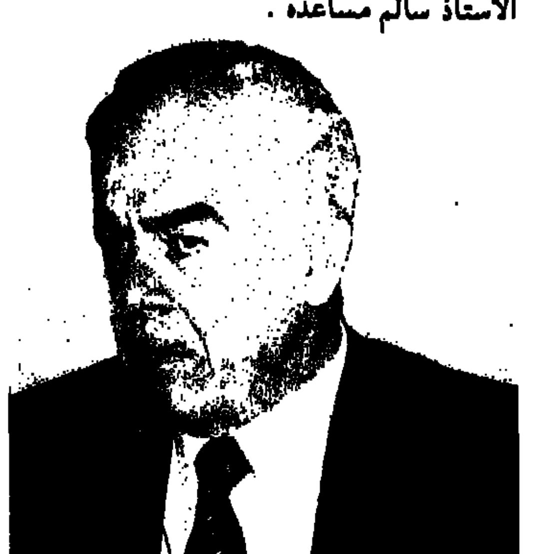
المادة كما وردت في المشروع	قرار مجلس النواب	قرار اللجنة
د- مع مراعاة أحكام الفقرات (أ،ب، ج) من هذه المادة يجوز نقل المخصصات من برنامج الى برنامج آخر او من مادة الى مادة أخرى او من بند الى بند آخر في الفصل نفسه بموافقة مدير عام دائرة الموازنة العامة ويستثنى من هذه الموافقة وزارة الدفاع. هـ- يستثنى مجلس الأمة من أحكام الفقرات (أ، ب، ج، د). المادة ٩: بالرغم مما ورد في هذا القانون او أي تشريع آخر تكون صلاحية الانفاق من مخصصات الفصل (١/٢) مجلس الأمة وفقاً لما يلي: أ- لرئيس مجلس الأعيان اذا تعلق الانفاق بمجلس الأمة ومجلس الأعيان. ب- لرئيس مجلس النواب اذا تعلق الانفاق بمجلس النواب.	المادة ٩: موافقة بعد إجراء التعديل التالي عليها:- بالرغم مما ورد في هذا القانون أو أي تشريع آخر يتولى صلاحيات رئيس الوزراء ومجلس الوزراء ووزير المالية فيما يتعلق بالأحكام المالية المتعلقة بالفصل (١/٢) مجلس الأمة كل من:- أ- لرئيسي مجلسي الأعيان والنواب اذا تعلق الأمر بمجلس الأمة. ب- لرئيس مجلس الأعيان اذا تعلق الأمر بمجلس الأعيان. ج- لرئيس مجلس النواب اذا تعلق الأمر بمجلس النواب.	المادة ٩- موافقة كما وردت من مجلس النواب

المادة كما وردت في المشروع	قرار مجلس النواب	قرار اللجنة
المادة ١٠: أ- لا يجوز التعيين على المادة (١٠٤) اجور العمال في المجموعة (١٠٠) في فصول النفقات الجارية. ب- لا يجوز تعيين الموظفين الذين يشملهم أحكام نظام الخدمة المدنية المعمول به على حساب المخصصات المرصودة لتنفيذ المشاريع الرأسمالية الا بموافقة رئيس الوزراء الخطية بناء على تنسيب وزير المالية/ الموازنة العامة. ج- يتم تحديد الوظائف وعدد العمال على حساب النفقات الرأسمالية بموجب جداول تتضمن رواتبهم وأجورهم وعلى أن يتم الموافقة المسبقة على هذه الجداول من رئيس الوزراء بناء على تنسيب وزير المالية/ الموازنة العامة. د- تنتهي أعمال الموظفين والعمال الذين يعينون على حساب مخصصات المشاريع الرأسمالية بانتهاء تلك المشاريع او نفاذ تلك المخصصات.	المادة ١٠ - موافقة كما وردت في المشروع	المادة ١٠- موافقة كما وردت من مجلس النواب

المادة كما وردت في المشروع	قرار مجلس النواب	قرار اللجنة
المادة ١١: يتم تحديد تشكيلات الوظائف للوزارات والدوائر والمؤسسات الحكومية المرصودة مخصصاتها في المجموعة (١٠٠) في أي فصل من فصول النفقات الجارية في هذا القانون بنظام يحدد فيه عدد الوظائف ومسمياتها وفئاتها ودرجاتها أو رواتبها وفق أحكام نظام الخدمة المدنية باستثناء الوظائف للوزارات والدوائر الحكومية ذات الانظمة الخاصة.	المادة ١١: موافقة كما وردت في المشروع.	المادة ١١– موافقة كما وردت من مجلس النواب
المادة ١٢: تعتبر جداول الايرادات والنفقات الملحقة بهذا القانون جزءاً لا يتجزأ منه.	المادة ١٢: موافقة كما وردت في المشروع.	المادة ١٢– موافقة كما وردت من مجلس النواب
المادة ١٣: رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ أحكام هذا القانون كما تتولى دائرة الموازنة العامة مراقبة ومتابعة تنفيذ المشاريع الواردة في هذا القانون دون الاخلال بالصلاحيات المنوطة بالجهات الرسمية الاخرى.	المادة ١٣: موافقة كما وردت في المشروع.	المادة ١٣– موافقة كما وردت من مجلس النواب

دولة رئيس المجلس :

شكراً سعادة الاخ مقرر اللجنة المالية وبعد الفراغ من هذه التلاوه وهذا العرض ، فأنني افتح المجال للأخوة الاعيان اذا رغب اي منهم في الكلام او الحديث ، معالي الاستاذ سالم مساعده .



السيد سالم مساعده :

دولة الرئيس ، السادة الزملاء الأعيان المحترمين ، ارجو أن ابين اولاً ان السبب في مداخلتي هذه البيان رأيي في تقرير اللجنة المالية وتوصياتها الواردة فيه مع اني عضو في اللجنة ، هو غيابي عن الاجتماع الأخير الذي جرت فيه مناقشة التوصيات ، وتعذر تدوين رأيي فيه والاشارة اليه في التقرير كما يقضي بذلك النظام .

لقد جاء في تقرير اللجنة « ان التزام الحكومة صرف الزيادة السنوية للموظفين اعتباراً من ١٩٩٦/١/١ يقتضي تقديم قانون ملحق موازنه لمجلس الأمة صفة الاستعجال» وان الحكومة بالتزامها هذا لم تراع الفقرة ٤ من المادة ١١٢ من الدستور ، ومن الرجوع الى المادة ٤ المشار اليها تبين انها نصت على عدم جواز زيادة النفقات في الفصول لابطريقة التعديل ولا بطريقة الاقتراح المقدم على هذه ، والمعني بالنفقات هنا الارقام الوارده في فصول الموازنه وفي مواد القانون ، وقد جاء في مشروع القانون التعديل الذي احدثه مجلس النواب الموقر في المادة الثانية منه باضافة الفقرة حـ الى آخرها والتي تنص " يستخدم جزء من الوفر المتحقق في الموازنه لتغطية العجز المترتب على المواد التموينية والرواتب والاجور والعلاوات . »

وباعمال . هذا النص يمكن تغطية العجز في الرواتب والاجور عند تحقق وفر في الموازنه دونما حاجة لتقديم قانون ملحق موازنة في الوقت الحاضر .

وتبعاً لذلك ارى عدم الاخذ بالتوصية وترك الامر لتقدير الحكومة واجراأتها لتدارك المبالغ التي تتطلبها الزيادة نقل المخصصات وفق احكام القانون من جهة وفي ضوء الوفر في الموازنة من جهة اخرى.

وفيما يتعلق بالتعديل الذي اجراه مجلس النواب على الفقره أ من المادة ٩ من مشروع القانون والمتعلقة بصلاحية الانفاق على مجلس الأمة فقد تدارسته اللجنة وتباينت فيه الأراء ومع الاحترام للرأي الذي توصلت اليه اللجنة الادارية هو ان يتم انفاق مخصصات مجلس الامة التشاور بين رئيسي مجلس الاعيان والنواب ومادام ان مجلس النواب قرر تعديل النص على الوجه الوارد في المشروع فانه لابد من مناقشة توصية اللجنة « بضرورة ان تقدم الحكومة تشريعاً لتصويب هذا التعديل بحيث يناط الانفاق على مجلس الامة برئيس مجلس الأعيان بالتشاور مع رئيس مجلس

النواب ... الخ »

ان النص الوحيد المتعلق بهذا الموضوع والوارد في الدستور هو الفقره ٢ من المادة ٨٩ والتى تنص « عندما يجتمع المجلسان معاً يتولى الرئاسة رئيس مجلس الأعيان ، واما اناطة الاتفاق على مدى اربع واربعين سنة وهو ماورد في التقدير فقد كان تنفيذاً لنص قانوني يرد في قانون الموازنة كل عام ، ومايرد على هذا يرد على نظام الخدمة المدنية الذي اناط الصلاحية برئيس مجلس الأعيان بنص صريح .... الا ان كل هذه النصوص ، وايراد نص بحكم جديد في قانون لاحق يتعارض مع النصوص السابقة الواردة ، في القانون او النظام المشار اليهما لا تؤدي بالضرورة الى ما توصلت اليه اللجنة بوجود خلل تشريعي يترتب عليه « ضرورة ان تقدم الحكومة تشريعاً لتصويب هذا التعديل » كما ورد في تقرير اللجنة ، وتبعاً لذلك وانطلاقاً من القناعة بأن هذا الحل الأمثل من الناحية الادارية هو ان يتم الاتفاق بالتشاور بين رئيسي المجلسين فانى ارى عدم الاخذ بهذه التوصية وعدم اقحام هذا الموضوع على النصوص التشريعية وتعديلاتها وترك الأمر لرئيسي المجلسين للوصول الى الحل الأمثل والفراغه في النص الملائم في الموازنة القادمة. وشكراً دولة الرئيس .

دولة رئيس المجلس :

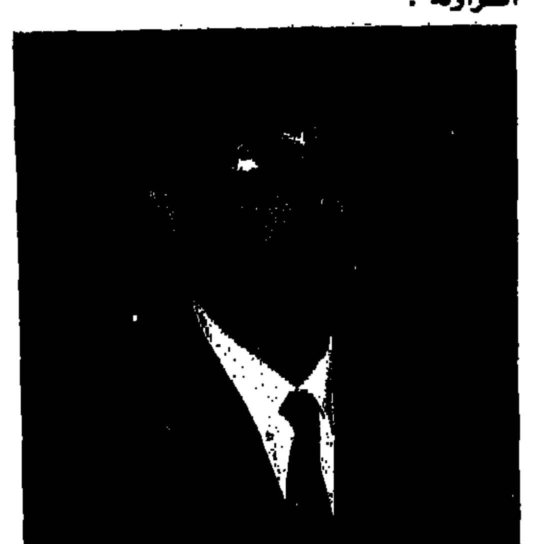
شكراً معالي الاخ سالم مساعده ، والان لنسجل الاخوه الراغبين في الكلام حول مشروع الموازنه ، اي واحد يستطيع ان يتحدث لانه الاخ ابو محمد عملياً هو ناقش لتوصيات اللجنة فهو احد المناقشين الان تسجل الاسماء ، معالي ابو هشام بدي اسجلك احد المتكلمين ، معالي الاخ انا ارغب ان اسجل المتكلمين وتكون اول المتكلمين سجل السيد الامين العام . ارجو ان يكون معالي الاخ ابو هشام أول المسجلين .

السيد الامين العام :

شكراً دولة الرئيس ، مع حفظ الالقاب ، احمد الطراونه ، نذير رشيد ، حماد المعايطه ، صيتان الماضي ، ليلى شرف ، جودت السبول ، احمد العقايله ، عبد العزيز الخياط ، الدكتور جمال ناصر ، الدكتور كامل ابو جابر.

دولة رئيس المجلس :

اول المتكلمين معالي الاستاذ احمد الطراونه .



السيد احمد الطراونه :

دولة الرئيس ، حضرات الاخوان ، انا متفق مع اللجنة المالية في كل ما اوردته ، ولكني ابدي ملاحظتين حول تقرير اللجنة عما اضافه مجلس النواب على الماده (٩) من القانون المتضمن (لرئيسي مجلس الاعيان والنواب اذا تعلق الامر بمجلس الامه) .

هنا وضعنا لجهه واحده رئيسين ولا يمكن للرئيسين ولا يوجد في العالم وفي كل التشاريع ان هنالك مجلس او لجنة او مؤسسة برئيسين .

« لو كان فيهما آلهتان لفسدتا »

يجب ان يكون هنالك جهة واحدة ، اما القول بالتشاور فليس هذا نص بتشريعي ، لا يمكن ان يقول التشريع هنالك تشاور ، ان يكون هنالك تشاور بين فلان وفلان ، في حالة اختلاف ماذا يتم عن التشاور يجب ان يكون هنالك فيصل الجهتين ولو اختلفا من الذي يفصل يقف المشروع يقف الموضوع الذي يبحثون فيه ولذلك ليس من الناحية التشريعيه ان يكون للجنة احد او لمجلس واحده او لمؤسسه واحده اكثر من رئيس واذا لابد منه ذلك يجب ان يرد من هو الذي يرجع الرأي في حاله الاختلاف وحال الاختلاف واذ لا يجوز ان نقول انه لا يمكن ان يكون هنالك خلاف ولذلك فان هذه الفقره مخالفه لاصول التشريع ولا يمكن تطبيقها والقانون الذي لا يمكن تطبيقه هو قانون منعدم لاوجود له لانه لايمكن ان يطبق .

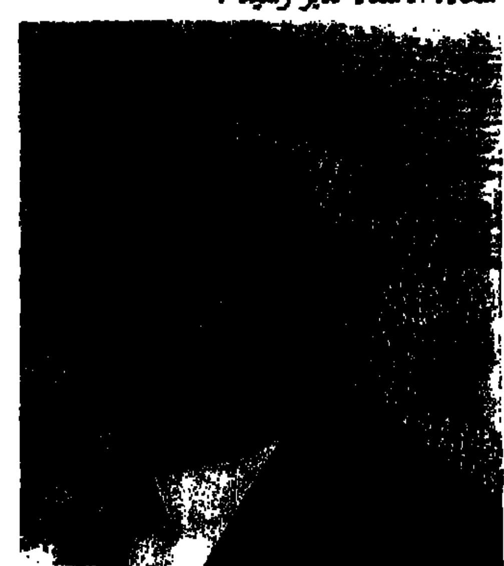
فلو فرضنا انه طرح مشروع يتعلق بمجلس الامه وجمعنا الرئيسين للفصل فيه واختلفا فماذا يتم ؟ ، اذا هذه الفقره غير ممكنه التطبيق ، ولكن انا مع اللجنة ان لا نرد القانون لهذا السبب لان هذه ناحيه اداريه ليست بمستوى الموازنه كموازنة بأن نؤجل الموازنه لتصحح فصل اداري .

فانا اقر اللجنه على ان توصي الحكومه بان تضع هذه الفقره بشكل قابل للتطبيق بالشكل الذي يقبله مجلس الامه بعد ان تتقدم الحكومه بالمشروع .

ان يكون هذا الفصل قابل للتطبيق وليس لدي فكرة عن ماهو في ذهن الحكومة ولكن لست من الذين يوقفون المصادقه على الموازنه لأمر اداري قلت وقتها لو كان هناك خلاف دستوري او خلاف في النفقات او الواردات ولكن هذه ناحيه اداريه يمكن تلافيها فارجو من الحكومه ان تأخذ ذلك بعين الاعتبار وان تصحح هذه الفقره التي هي (أ) من الماده (٩) بالشكل الذي تكون فيه قابله للتطبيق وشكراً .

دولة رئيس المجلس :

شكراً معالي الاستاذ احمد الطراونه والان سعادة الاستاذ نذير رشيد .



السيد نذير رشيد :

بسم الله الرحمن الرحيم

سيدي الرئيس : مشروع قانون الموازنه العامه للسنه الماليه ١٩٩٦ الذي بين ايدينا لمناقشته بعد ان احيل الى مجلسكم الكريم من مجلس النواب المحترم والذي تم بحثه في مجلسهم الكريم بحثاً شاملاً مستفيضاً وكذلك بحثته اللجنة الماليه لمجلسكم الموقر بحثاً علمياً تحليلياً كاملاً ، لم تترك اللجنة الكريمه بنداً او ماده دون بحثها والتطرق اليها والتوصية بشأنها ، وبعد ان

ناقشتة اللجنة اصحاب المعالي الوزراء والأمناء العامون المختصون بوضعها وتبويبها آخذة بالاعتبار الظروف الدوليه والمحليه والمؤتمرات التي حدثت في هذه المنطقه او في هذا البلد وتأثيرها على المناخ الاستثماري سلباً وايجاباً ، فقد ابدت اللجنة الماليه جميع المرتكزات التي رتبتها الحكومه في وضع مشروع قانون للموازنه يحفظ العجز فيها ويضبط الاستهلاك الحكومي ويزيد المدخرات المحليه والانفاق الرأسمالي والاعتماد على النفس ويشجع القطاع الخاص على زيادة نشاطه والاستمرار في التوجه نحو اقتصاد السوق .

فجاءت الموازنه كما هي الان بين ايديكم موازنه متوازنه واضحه المعالم واقعية ضمن احسن الامكانات المتاحه ، تفتح الطريق الى التقدم والرخاء ومحاربة جيوب الفقر بأذن الله، خاصه بعد صدور القوانين الماليه المحسنه والحديثه في الدوره الاستثنائيه الماضيه .

فكل من شارك فيها اعداداً ومناقشة وتحليلاً وتبويباً ، كل الشكر لحكومة دولة الرئيس زيد بن شاكر ووزير ماليتة السيد باسل جرداته وكذلك مجلس النواب الكريم واللجنه الماليه لمجلسكم ومقررها الدكتور كمال الشاعر وقد لفت نظري واستغربت وانا اسمع تحت هذا القبه الكريمه اثناء مناقشة مشروع قانون الموازنه في مجلس النواب ان هناك جوعاً في المملكه ، جوعاً وليس فقراً ، واذا كان الفقر ظاهرة عامه في كل دول الدنيا حتى الغنيه جداً منها عند بعض شرائح السكان فانه موجود كذلك في الاردن وان اختلف على مستواه ، ومن اين يبدأ وكم هو الدخل الذي يدخل تحت مظلته واما الجوع ان وهو من موضوع رهيب واحب ان اذكر ان هناك مؤسسات كثيره وفاعله لمكافحة الفقر والجوع ان وجد الجوع واذكر صندوق الملكه علياء ووزارة التنميه الاجتماعيه وصندوق المعونه الوطنيه (الموازنه وحدها) حوالي ١٨ بليون دينار ، وهناك الجمعيات الخيريه الموجوده في كل زاويه من زوايا المملكه تضم اكثر من سبعمائة جمعيه خيريه .

وهي جميعها مفتوحه امام جميع المواطنين ويستطيع الجائع ان يتصل بأحدها حتى تكفيه فحالة الجوع ، ومن لايساعد نفسه لا احد يستطيع مساعدته بلدنا بخير لله الحمد وحرام ان نستمر جلد ذاتنا بسبب وبدون سبب اما ديوان المحاسبه ودوره الواضح في الرقابه الماليه على ورادات الدوله ونفقاته يكفي ان اشير الى ان عدد موظفيه حوالي ٥٢١ موظفاً ومن مختلف الدرجات يسعى الديوان من خلالهم احكام الرقابه على المال العام باستخدام المكننه في اعماله والانتقال التدريجي واسلوب الرقابه المسبقه (قبل الصرف) الى الرقابه اللاحقه .

واقع الحال اولاً ان المبالغ التي يوفرها هذا الديوان اقل بكثير من كلفته (رواتب الموطنين والآلات والقرطاسيه والمنتوجات الى الخ .

وثانياً ارجو ان أنبه الى ضرورة ان يتفق الساده موظفو الديوان الواجبات المطلوبه منهم وهي الرقابه الماليه وليس التدخل في صنع القرار او استعمال (الفيتو) احيانا لابطاله ، وهذا وراء محاولات الدوله ابعاد المؤسسات الكبيره التي تقع تحت مظلته

عن رقابته واشجعهم كثيراً للأنتقال بسرعه الى الرقابه اللاحقه من الى لعمل المؤسسات انسجاماً مع التعليمات رقم ١٩ لسنة ٩٩٤ لديوان المحاسبه ويستطيع احال المخالفات التي يعتدون عليها الى القضاء صاحب الصلاحيه والمرجع .

وختاماً لابد من توجيه جزيل الشكر والعرفان الى راعى المسيره وقائدها جلالة الحسين المعظم وكذلك الى سمو الامير الحسن المعظم على جهودهما المؤاجله الموصوله لرفعه شأن الأردن وتقدمه ، حفظهما الله وادام عليهم الصحة والعافية ، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

دولة رئيس المجلس :

شكراً سعادة الاخ نذير رشيد ، سعادة الاخ حماد المعايطه .



السيد حماد المعايطه :

بسم الله الرحمن الرحيم

وعليه نتوكل وبه نستعين

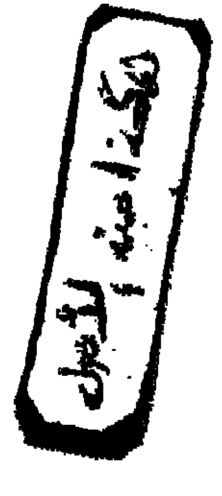
سيدي دولة الرئيس سادتي اصحاب الدوله والمعالي والسعاده أحيكم أطيب تحيه وبعد؛ نناقش اليوم موازنة الدوله المطروحه فبهذه المناسبه أتوجه ببالغ الشكر والتقدير للحكومه الرشيده ممثله بشخص رئيسها سيادة الشريف زيد بن شاكر الذي له في القلوب كل المحبه والتقدير صاحب الخلق الرفيع والصدر الواسع الصبور ورجل العطاء للوطن .

كما أشكر الفريق الاقتصادي الرسمي الذي اشرف على اعداد هذه الموازنه الفريق الذي نستشعر به الحرص على مال الأمه .

أن مشروع الموازنه لهذا العام يبشر المواطنين الخير والزدهار والنمو وهو أمانة في يد العاملين الأوفياء لترجمته عملاً مشهوداً على الواقع .

دولة الرئيس ، السيدات والساده الكرام ، لقد أقسم كل منا حكومةً ومجلساً ان يكون مخلصاً في الولاء للقياده ومخلصاً في العطاء للوطن وطن الجميع الذي له على كل مناواجب التضحيه والذود والعطاء والاحترام ليبقى سليماً قوياً صامداً لا تزعزعه الرياح العاتيه ولهذا خاطب جلالة قائد الوطن المفدى سيادة رئيس الوزراء عندما قال له انك لابناء الوطن جميعاً دون تمييز وهذا عهدنا يا ابا شاكر منذ ان عرفناه .

ولكنني اود ان أشير هنا ان بعض الاخوه الكرام الذين نكن لهم على المستوى الشخصي كل المحبه والتقدير ولا نستطيع ان نسجل على اي منهم تصرفاً خاصاً يتصرفون من خلال الموقع العام باسلوب لا يكاد يعطى شمولية العطاء للمواطنين فنامل الاعتدال بالعطاء وتوزيع المغانم وعدم السير بالتجاوزات في التعينات في الوظائف الحكوميه وينطبق ذلك على بعض من هم في الجهاز الاداري من اهل القرار فكيف يكبر الوطن دون شمولية بالعطاء من ابنائه الصادقين المخلصين ولنا بالرواد الاوائل



خير مثل حيث ما زالوا خالدين في أذهان الشعب .

دولة الرئيس ، السيدات والساده الكرام ، الصحافه الاسبوعيه التي نشأت وتدللت في هذا الوطن اصبحت الان تشكل عبئاً ثقيلاً عليه في الداخل والخارج ووسيلة لتعليم النشئ الجديد الانحراف ، في الوقت الذي يجب ان تكون الصحافه معلماً للاجيال وخادمنا للمجتمع ، اذ كثيراً ما تتعمد وانتم تشاهدون وتقرأون ذلك في بعض الحالات الى تشويه صورة الوطن الجميله وتحول تعكير صفو مياهه العذبه .

فمن يطالعها في بعض العناوين يشعر وكانها عدو لدود للوطن وتنفث السم الزعاف وتروج للخبر الذي لا مكان له من الصحه في سبيل الكسب المادي او خدمة جهه اخرى بحيث اصبحت رائحتها تزكم الأنوف المنتمين الصادقين الشرفاء ، فمن قال ان هذه هي الحرية في التعبير وانها ثمره من ثمار الديمقراطيه فحرية التعبير هي الصدق والاخلاص والإنضباطيه والعداله والتعقل واحترام شأن الوطن .

ونرى ايها الاخوه الصحافه عند الغير تغمض عينها عن وقائع حقيقيه ولا تتضمن الا الثناء والمديح فتريد صحافة صادقه في الخبر متمثيناً في التحليل المبنى على الواقع لا على الاباطيل والشواهد على ذلك كثيرة .

إننا نقول ذلك غيرة منا على هذا الحمى العربي الاصيل الذي أعطى للصحافه الحريه واليسر وهو الحضن الدافئ لها .

لذا فانني ارجوا الحكومه الرشيده معالجة ذلك ضمن التشريعات القانونية التي تضع الحد لكل تجاوز .

وبالختام أضرع لله العلي القدير ان يرعى بعينه الربانيه جلالة قائدنا المفدى وأن يكون السند والعون له لتحقيق اماله واهدافه وان يحفظ الاردن العزيز سليماً معافى عزيز الجانب .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

دولة رئيس المجلس :

شكراً سعادة الاخ حماد المعايطه والان الكلمه لسعادة الشيخ صيتان الماضي .



الشيخ صيعان مجحم الماضي :

شكراً دولة الرئيس

دولة الرئيس ، الزملاء الأفاضل أودُّ أن اشكر الزملاء رئيس واعضاء اللجنة المالية على جهودهم الدؤوبه في دراسة هذا المشروع بكل شمولية وموضوعية مخلصه لتكاتف الجهود بين السلطتين التنفيذية والتشريعيه من اجل تقديم افضل ما يمكن تقديمه خدمة للوطن والمواطن في هذا الظرف الدقيق والصعب .

دولة الرئيس :

ان المطالع لمشروع قانون الموازنه لعام ١٩٩٦ يلحظ الجهد والجديه من كل الحكومه واخلاصها في التوصل الى قانون يلبي احتياجات الوطن والمواطن رغم الصعوبات الماليه التي تواجهها الحكومه نتيجة ما يتعلق بالظروف الاقتصادية الصعبه التي تمر بها منطقتنا .

دولة الرئيس ، الزملاء الافاضل

لابُدّ لي ان أسجل اولاً الشكر والتقدير والعرفان لجميع مؤسسات الحكومة وفي كافة المواقع وللعاملين بها على مايقومون به من جهد مضاعف لتقديم الخدمة الأفضل .

إلا أن هناك بعض الملاحظات التي اجد من المناسب التأكيد على المضي في معالجتها.

أولاً : القطاع الزراعي :

يُعاني هذا القطاع الهام والاستراتيجي من حالة عدم الاتزان في مدخلاته ومخرجاته حيث اصبح المزارع مهدداً في حقله وفي مزرعته نتيجة المديونيه الكبيره التي اصبحت تشكل عبئاً كبيراً عليه مما يتطلب التفكير في اعفاء المزارعين من الفوائد المترتبه عليهم في ظل عدم وجود الأسواق لتصريف المنتوجات الزراعيه وغلاء مستلزمات الإنتاج ، كما ان محافظة المفرق تشهد تطوراً كبيراً في المجال الزراعي يدعو الى ضرورة ايجاد محطات للتجارب الزراعيه تخدم ابناء المنطقة من المزارعين كما أن المشروع الوطني لاستصلاح الاراضي المرتفعه لابد ان يشمل المناطق الشرقيه من المحافظه ، بالإضافة الى ضرورة ايجاد مشتل للأشجار المثمره في المنطقه الشرقيه من المحافظه .

ثانياً : التربيه والتعليم :

لابد من تقديم الشكر والتقدير للقائمين على مسؤولياتهم في وزارة التربية والتعليم على ما يبذلونه من جهد لخدمة الأردن بشكل عام والقرى والأرياف بشكل خاص إلا انني استميحكم عذراً في تقديم بعض الإقتراحات التي يمكن ان تساهم في تطوير العملية التربويه في المناطق البعيده حيث ان محافظة المفرق اصبحت بحاجة ماسه الى مدرسة مهنية زراعيه على غرار بعض المدارس الموجوده في مناطق مختلفه من المملكه ، كما ان المعلم الذي هو محور العملية التربويه بأمس الحاجة الى الدعم من حيث ضرورة ايجاد السكن المناسب لاستقراره في المناطق البعيده عن منطقة سكناه .

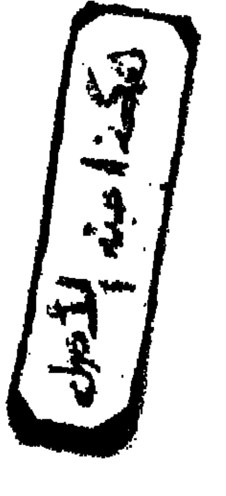
ثالثاً : وزارة المياه والري :

ندعم جهودها المخلصه الهادفه الى خدمة المواطن في كافة المواقع الا ان مناطق الباديه هي بأمس الحاجة الى زيادة عدد السدود والحضائر في المناطق البعيدة خدمة لمربي المواشي والثروة الحيوانية بالتنسيق مع وزارة الزراعة .

دولة الرئيس ، الزملاء الأفاضل : –

نشد على ايدي الحكومه في خدمة الاردن العزيز ونتطلع الى المزيد في ضوء توفر الامكانيات ، كما نبارك لها جهودها الأخيره في مجال التقسيمات الإدارية الهادفه الى خدمة المواطن والتخفيف من معاناته .

وفي الختام يشرفني ان اتقدم من صاحب الجلاله الهاشميه الملك الحسين المفدى بوافر الشكر والامتنان على مابذل ويبذل من جهود مخلصه لمتابعة احتياجات المواطنين والاطمئنان على توفير افضل الخدمات الممكنه كما لا يفوتني ان اتقدم بالشكر الى سمو ولي العهد على ما قدم من توجيهات



الى كافة المسؤولين والهادفه الى راحة المواطن من خلال متابعة الدائمة لتحسين صورة الوطن في شتى المجالات .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

دولة رئيس المجلس :

شكراً سعادة الاخ ، معالي السيده ليلى شرف .



السيده ليلى شرف :

سيدي الرئيس ، الزملاء الأعيان

اشكر اللجنة المالية ومقررها الدكتور كمال الشاعر على هذا التقرير المدروس بعناية وعلميه .

كذلك اود ان اشكر الحكومة على هذه الموازنه المرتكزه الى قواعد الاستمرار في تخفيض العجز والتقدم شيئا فشيئا نحو الاعتماد على الذات لما لذلك من آثار هامة على خياتنا الاقتصادية - الاجتماعية وعلى استقلالية قراراتنا السياسية وقدرتنا على تحديد خياراتنا بانفسنا .

سيدي الرئيس :

لقد حضرت اجتماعات اللجنة المالية ومناقشاتها واؤيد كل ماجاء في تقريرها المميز ، ولكني لدي ملاحظات قليله يؤكد بعضها على بعض ما جاء في التقرير لأهمية وضرورته الملحه .

فموازنات السنوات الأخيرة في هذا القرن - بقدر ما هي برامج عمل وانعكاسات لتوجهات التنميه - هي موازنات ، او انها يجب ان تكون موازنات غير عادية ، اي انها يجب ان تستشرف عصراً جديداً بدأنا ندخله ونحن على مشارف القرن الواحد والعشرين .

صحيح ان اي تخطيط جديد لأي وضع جديد يجب ان يرتكز الى وضع مالي واقتصادي سليم ونحن ، على ما يظهر لنا والحمد لله ، نسير في الاتجاه الصحيح في هذا المجال بشجاعة ودراسة وتقدم ممرحل حتى نصل الى اكبر درجة في الاعتماد على الذات وندخل الاقتصاد العالمي بثقة وقوة .

ولكنه صحيح ايضا انه لم يعد بالامكان ان ترسم موازناتنا خططها وبرامجها على منطلقات ومسلّمات تعودنا عليها حتى اليوم Basiness a Usual لأن القرن الجديد يحمل ادوات جديده للنماء ومقاييس جديده للتطور علينا ان ننسجها في عجلة قطارنا التنموي الوطني حتى لا يفوتنا القطار العالمي .

اولى هذه الادوات واهمها هي القوى البشرية ذات الكفاءات العالية .

لقد ركزت برامجنا التنمويه في العقود الثلاثه الماضية على البيئة التحتية حتى اصبحت متكامله ، متطوره قادرة على خدمة عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وقد آن لنا ان نعدل الميزان لكي نوجه جزءاً اكبر في مواردنا المتاحة لرعاية الانسان وقوانا البشرية التي هي ثروة بلدنا الحقيقيه .

اول درجات العناية بالقوى البشريه هي التعليم ، ازعم سيدي الرئيس ، ان تعليمنا في ازمة ، في جميع مستوياته المبتدئه والوسطى والعالية ، وهو غير قادر على حمل انساننا الاردني الى القرن الواحد والعشرين ، مسلحاً سلاح العصر الاول وهو المعرفه والمرونه في استخراجها وتطويرها وتعميقها واستعمالها .

جميعنا متفقون على ذلك ولكننا نقف مكتوفي الايدي لا نعرف من اين نبدأ في وجه تعقيدات هذا المجال في جهة وضيق الامكانيات المادية من جهة اخرى ، نحن بحاجة الى مراجعة جديده سريعه وفعاله لجميع جوانب التعليم عندنا ومراحله وتقيميه في وجه المتغيرات الهائله التي نشهدها والتي تعاظمت في السنوات الخمس الاخيره ، فنحن اليوم لا نستطيع ان ننتظر عقداً من الزمن لكي نقيس مدى نجاحنا او فشلنا في برنامج ما علينا ان نتحرك نحو التغيير المطلوب فالزمن ليس معنا وعالم العلم والمعرفه وادواته يتسارع باضطراب لقد سبقتنا دول كانت معنا في العالم النامي وكان سلاحها الاول تغيير برامجها التعليميه ، فلنستفد من تجاربها ، ولنعدلها لتناسب متطلباتنا ، ولاحاجة بنا لأختراع العجل من جديد ، لن تتغير مخرجات تعليمنا العالي مالم تتغير مدخلهاته من تعليمنا الثانوي وما قبله ، وكذلك فان الملتقين بالتعليم العالي وخبراءه اصبحوا يرتاعون في مستقبله ومما نحن قادمون عليه اذا لم تتخذ اجراءات جذريه لوقف الانحدار .

لسنا هنا في مجال استعراض مشاكل التعليم كلها ولكننا في مجال التأكيد على ان ازمة التعليم اذا استمرت سوف تكون عقبه في سبيل التنمية والتطوير .

لذلك فانني اذ اتفق مع توصيات اللجنة الماليه جميعها ، بهذا الشأن ارجو ان تعنى الحكومه بتوفير الامكانات المادية الازمة بدراسة جميع الابواب والاساليب التي يمكن ان توفر التمويل لمدارسنا ولجامعاتنا - حتى لو اقتضى ذلك اصدار تشريعات خاصه بها - لكي يتمكن الخبراء والمختصون في جهتهم من تقويم المسار .

وكذلك فقد اصبح من الملح جداً ان يقوم المسؤولون برفع الضغوط السياسيه عن مجال التعليم العالي لان هذه الضغوط اصبحت تشكل مقتلها للتعليم العالي وتدميراً له ونحن جميعاً وكذلك رؤساء جامعاتنا الرسميه شهود على ذلك .

سيدي الرئيس :

لقد جاء انشاء وزارة خاصه للاصلاح الاداري في احرج المراحل التي تمر بها لمعالجة الظاهرة الخطيره التي اصبحت واحدة من امراضنا المزمنه ومعيقا رئيسا لعملية التنمية ، المؤشرات الاول والخطوات التي بدأت ، بها الوزارة الجديدة تدل على جدية التوجه نحو ايجاد الحلول لهذه المعضله التي لا تزال تواجهنا منذ اكثر من عقدين .

ان طرح الوزارة لمشاكل الاصلاح الاداري بشكل مترابط في ندرة الكفاءات الى الاكتظاظ المعطل في جهاز الاداره الى الفساد الى غير ذلك من مشاكل في ندوات متخصصه ولكنها عامة ، يشارك فيها ذوو الخبره من داخل الوطن وخارجه ، وذوو الاختصاص بالاضافه الى المهتمين بهذه

الظاهرة والقلقين من خطورتها ، هو اسلوب صحي للبدء بمعالجة مشاكلنا بالنقاش العلني الصريح والجريء وبالتشاور والمشاركه لتحديد معالم المشكله والتوجه الى حلها بوعي وفهم لابعادها .

سيدي الرئيس :

ان موضوع الاصلاح الاداري متشعب الجوانب ، معقد ، وله مضاعفات عديده لكني اخترت ان اشير هنا الى جانب واحد فقط ارى انه ذو اهمية كبيره ، وهو موضوع التدريب ، فبرنامج الاصلاح الاقتصادي المتوسط المدى يقضي " باصلاح الجهاز الاداري في الدوله مع الاخذ بعين الاعتبار بان نسبة تشغيل القوى العامله في الدوله مرتفعه" .

وهذا يعني ان النيه تتجه الى تقليص حجم الجهاز الاداري عن طريق قيام الحكومة "بحصر الاستخدام للجديد للموظفين بنصف الذين تشغر اماكنهم " ، كما جاء في تقرير لجنتنا الماليه نقلاً عن المناقشات التي جرت مع معالي وزير المالية في اجتماعات اللجنة.

هذا التوجه يمكن ان يتبعه توجه آخر في المستقبل وهو ان يعرض على الموظفين الذين اصبحت وظائفهم فائضه redurdant، الاستقاله او التقاعد المبكر مقابل تعويض معقول يشمل الدخول في برامج تدريب او اعادة تدريب وتأهيل في مجالات يختارونها من برامج تقدمها الجهات الرسميه او الأهليه ليصبحوا قادرين على الالتحاق بسوق العمل الاهلي ، فنحن قادمون باذن الله ، وبجهودنا ومساعينا على عهد ازدهار للقطاع الخاص الذي نأمل ان يستوعب الاعداد الكبيره من القوى العامه شرط ان تكون مدربه متمتعه بالكفاءة اللازمه .

هذا الاجراء ليس جديداً ، بل هو اجراء تتبعه كثير من المؤسسات الدولية والمؤسسات الحكومية في بلدان عديده ، قد يقال ان هذه البرامج مكلف جداً ، نعم ، لكنه جدير بالدراسة المتأنية والدقيقه لانه يساعد على تقليص الجهاز الاداري الرسمي وانقاذه من الترهل بلا مضاعفات اجتماعيه خطيره ، ويفسح في المجال امام المسرحين من جهاز الحكومه الالتحاق القطاع الخاص بكفاءه دون ان يصبحوا مشكله اجتماعيه - اقتصاديه يهيمون على وجههم طلبا للعمل ولقمة العيش ، وسينعكس ذلك في المدى البعيد توفيرا في اموال الخزينة وتصعيداً لفاعلية الجهاز الاداري ، اضف الى ذلك ان هذا النوع من التدريب يمكن ان يكون شراكه بين الجهاز الرسمي والقطاع الاهلي .

اما الجانب الآخر في التدريب فهو التدريب للذين سيلتحقون بالوظائف العامه او الذين هم على رأس عملهم فنحن نعاني من نقص في التدريب او انعدامه للموظفين الذين ينخرطون في سلك الجهاز الاداري ، نلقي بهم في خضم عملهم الجديد دون تدريب او معرفه باساليب العمل او غاياته او حتى اخلاقياته ، كما اننا نعاني من الموظف الذي امضى في وظيفته سنوات طوال دون تحديث لتدريبه وتطوير لمعارفه وتقنيات عمله في ظروف اداريه تتغير وتتطور بتسارع مستمر ، هذا الجانب هو جانب اساسي من الاصلاح الاداري وتخصيص الاموال له ليس نفقات بقدر ما هو استثمار.

هذان الجانبان من جوانب التنمية للقوى البشريه التعليم والتدريب امران يتكرر

الحديث عنهما ويستأثران باهتمام المجتمع والمسؤولين منذ زمن ولكنني ازعم اننا لانزال نراوح مكاننا ، فعسى ان نناقش الموازنه القادمه وقد حققنا بعض التقدم في ذلك وخصصنا بعض الموارد اللازمه له .

الموضوع الآخر الذي اريد ان اتطرق اليه هنا ، سيدي الرئيس ، هو موضوع الاعلام الرسمي ، فهذه الموازنه تتضمن انفاقا على تحديث اجهزتنا حتى نستطيع نقل صوره الاردن والخطأ الاداري الى الخارج ، ولكي نبقى على اتصال مع مواطنينا المغتربين ، ولكن معاني الاعلام الرسمي هي ايضا حاجه الى التطوير ، فلقد مر بلدنا خلال السنه الماضيه مثلاً ، بتحولات تاريخية كبرى سياسية واقتصادية واجتماعية حملته قضايا ومشاكل ومضاعفات عديده لم نرها انعكاسات في اعلامنا الرسمي ، ان مهمة الاعلام الرسمي طرح القضايا ومناقشتها وتوفير المنبر لتلاقي الافكار وتصادمها وتفاعلها لكي تتضح القراءات او المشاكل المطروحه للمواطن بجميع ابعادها ، فلقد اصبح المواطن الاردني انضج من ان يقبل باعلام التبشير ، ونحن من عصر ديمقراطي لكننا لا نرى ملامح هذا العصر في منطلقات اعلامنا ومضامينه واساليبه وخطابه العام .

ان اسلوبنا الاعلامي الحالي يعطل التواصل بين صناع القرار والمواطن ؛ فالاعلام الرسمي هو اهم قنوات هذا التواصل ، واستبدال طرح القضايا بجديه وشجاعة وصراحه بالخطاب التبشيري الدعائي او الترفيهي يشكل خطرا على المسيرة الوطنية الجماعية لانه يبعد المواطن عن الفهم الحقيقي للقرار واسبابه ومضاعفاته وبالتالي يبعده عن القناعة بهذا القرار وتبنيه والدفاع عنه ، وهو كذلك يبعد صناع القرار عن النص الحقيقي للمجتمع ، وتوجهات الرأي العام بمختلف اوساطه ويترك فراغاً سياسياً يعلق المواطن بحيره واخيراً وليس آخراً ، سيدي الرئيس فأنني لا اجد لأنهاء مداخلتي افضل من التأكيد على ما حث عليه تقرير اللجنة المالية من ضرورة المساهمة " في اتخاذ الاجراءات الملحه والجذرية لاحياء مؤسسات التعاون العربي ، التي تعزز المصالح العربيه المشتركه وتجعل من القوة الاقتصادية العربية عنصراً ايجابيا وشريكا فاعلا وبناءً في اي تكتل اقتصادي شرق اوسطي او تكتل اقتصادي لدول حوض البحر الابيض المتوسط ، وتزيد من فرص التنمية في هذه الدولة وتعزز الأمن والاستقرار فيها "

انتهى الاقتباس وانتهت الملاحظه ، اشكركم والسلام عليكم .

دولة رئيس المجلس :

شكراً معالي السيده ليلى شرف ، والآن معالي الاستاذ جودت السبول .



السيد جودت السبول :

سيدي الرئيس ، ايها السيدات والساده

الأعيان الموقرون .

شاق رشيق ، ويصعب ان يكون محل اتفاق الجـميع على الرضى ، ذلكم هو الحـديث ، حديث الموازنه وهمومها ، ولانني شاركت الجنة الماليه في كل اجتماع من اجتماعاتها ، وكنت شريكاً لها في اعداد وصياغة تقريرها ، توصياتها كما تلاها على المجلس الكريم معالي مقرر اللجنة ، موافقاً على ماورد منها موافقة فاجزة ، فقد رجح لدي لبعض الوقت اجتهاد توفير وقت المجلس الكريم والحكومه الجليلة ، بالتزام جانب الصمت .

غير ان نقطتين محددتين ، تنطويان على درجة خاصة من الاهمية ، رجحتا لدي الاجتهاد الاخر ، رغم ان اللجنة تعرضت اليهما في تقريرها ، بالاشارة وبعد التفصيل ، فقلت : ان التأكيد عليهما قد يزيد من اسباب الاقتناع بتوصيات اللجنة في شأنهما.

والنقطة الاولى منهما ، ايها السيدات والسادة ، تتعلق بماورد في الفقرة الاولى من المادة التاسعة من مشروع قانون الموازنه ، لقد جاء النص في صيغة لم تكن مقنعة لاحد من اعضاء اللجنة المالية او المشاركين في اجتماعاتها - كشأني - ، باستثناء ما استمعت اليه اليوم من معالي الاستاذ سالم مساعده وقد يكون لي رد قصير على ما تفضل به ولا ستكمال الصورة ومقتضيات البحث والاستعراض ،، استأذنكم في ايراد وقراءة النص كما ورد في مشروع القانون : يقول النص :

أ - لرئيسي مجلس الاعيان والنواب اذا تعلق الأمر بمجلس الامة ، (انتهى الاقتباس) ، والسؤال الذي طرحه الجميع ، وكذلك كان ملخص التداول، فكان كما يلي :

تشريع عمله وأسباب وحكمة ، تشطب ما يعرف بـ (الاسباب الموجبة) ، والسؤال الذي كان ومايزال قائماً : ترى ما معنى الحكمة وما هي علة النص المقترح ؟ ، فلم يكن من جواب الا الاستنتاج بأن الامر يستند الى نوايا النص الكلي بين المجلسين ادارياً ، بين جناحي مجلس الامة ، ومع ان ذلك يجوز فيه الكلام والتعليق ، فانني لن ابيح لنفسي ذلك هذا المقام ، وانما سألتني بالسؤال . السؤال : كيف يمكن تطبيق هذا النص كما ورد وجاء ؟ هل سيمارس الرئيسان المحترمان القرار والالية عند التطبيق بصورة مجتمعين او الراد منفردين .. ام كيف ؟؟ فلم يشرح لنا احد ذلك ، فالمجلس (مجلس الامه) مجلس واحد ، وباستعادة النص واستعراضه " مرة اخرى " ، يتضح امامنا الاشكال اكثر وبصورة تستدعي حذفه ، اما متى وكيف ؟ فذلك متروك (في حالة الاقتناع بموجبات الحذف) للصيغة التي ترى الحكومة الابداية والكيفية الملائمتين له ، كمشروع قانون معدل ، ولقد استمعنا معاً دولة الرئيس هذا الصباح لمعالي الاستاذ احمد الطراونه وهو يتلو علينا الأية « لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا » .

اما النقطة الثانية : متعلقه مسألة الدعم الذي تقدمه الحكومه دعماً لأسعار المواد التموينيه الأساسية .

فلقد تفاقمت هذه المسألة من وصلت الى حدود تستوجب التفكير بمواجتها ، مراجعة تكفل ايصال الدعم الى مستحقيه ، ولمستحقيه فحسب ، ووفق الية مختلفة عن الالية المعتمدة حالية ، التي تتخللها

ثغرات عديدة ، كل منها تكاد تصرخ فينا ، بانه قد ان اوان اعادة النظر والمراجعة .

فالفئات التي تستحق هذا الدعم ، ويجب ان يستمر وصوله اليها ، هي الفئات التي تنحصر فيما يلي من محاولة للحصر :

١ - كل موظف " مدني او عسكري " يقل راتبه الشهري /او دخله الشهري عن خمسماية دينار .

٢ - متقاعد " مدني او عسكري " يقل راتبه الشهري و/ او دخله الشهري من خمسماية دينار .

٣ - كل عامل في القطاع الخاص يقل راتبه الشهري و/ او دخله الشهري عن خمسماية دينار .

وسجل بهذا الوصف في سجلات الضمان الاجتماعي .

٤ - كل فرد / او اسرة تتقاض معونة شهريه من صندوق المعونة الوطنية

فلو تم مع هذه الفئئات والاشخاص ابتداء ، ثم ترك امر تحري الأشخاص المستحقين الاخرين القاطنين في القرى والبوادي لاجراءات المحافظين واجهزة كل محافظة ، لامكن الوصول بالنهاية الى حصر وتحديد لمستحقي الدعم بصورة لاتدع للخطأ او الانحراف اذا ضمن هامش صغير ، هامش يمكن التعامل معه بالمتابعة والمعالجة .

وحينئذ يتم تقدير العلاوة المناسبة للدعم ، ويتم ومنها نقداً الى مستحقيها وفق الالية التي تراها وزارة الماليه والتموين ، التعاون مع المحافظين ، وبحيث تكون هذه العلاوة / المعونة ، قابلة للزيادة والنقصان ، وحتى للالغاء ايضاً (اذا ما حدثت المعجزة وهبطت اسعار المواد المدعومة الى الحد الذي يمكن

من الغاء معونة الدعم ،) ، او ظهور ما يوجب حجبها من الأسباب .

سيدي الرئيس ،،

ايها السيدات والسادة :

انني اذ اطرح هذا التفصيل لمقترح ورد في تقرير اللجنة المالية بعد نقاش وتداول معمقين ، فانني لا ازعم انه تفصيل لمقترح لا يقبل النقد او النقاش ، فنحن معاً ، نتناوب الحديث والاجتهاد ، بصورة مشتركة نابضة بنوايا التعاون وحسن المسؤولية ، بحثاً عن حلول لهم مشترك ومشكلة تتمنى حتى الاطراف ان تجد سبيل وصول الى الحد الامثل والانسب لها ، وبالتالي ، آمل ان يكون واضحاً باننا لا نلم احداً ولا نبحث عن اسباب للنقد ، وانما يحكمنا روح الفريق الواحد ، الفريق المسكون بواجب التفكير والعمل والبحث عن حلول لمشاكل الوطن والمواطنين ، بعيداً عن اي درجة ، من درجات التربص وتسجيل المواقف .

هكذا علمنا القائد ، القائد الاعلى للوطن العزيز ، وضرب لنا احسن الامثلة ورسم لنا اوضح الشواخص ، على طريق وحيد ، طريق يخلو من اسباب الاغواء والمطبات ، بهدف خدمة الوطن والمواطن ، وتحقيق اسباب المنفعه والكرامة والكفاية والسلام لهما .

وبعد واخيراً ، سيدي الرئيس :

اجد من الحق والواجب علي ، ان انوه مشيداً ومقدراً ، بالجهد الذي بانت ملامحه واضحة من غير لبس ، الجهد الذي بذل في اعداد الموازنة ، والتعاون الايجابي المسؤول ، الذي اداه معالي وزير المالية واركان وزارته ، وكل وزير من اصحاب المعالي الوزراء الذين كانت لنا فرصة الالتقاء بهم



والاستيضاح منهم ومناقشتهم ، وكذلك محافظ البنك المركزي وكبار المسؤولين في البنك ، ورؤساء الجامعات الرسمية ، الذين اقنعونا بضرورة اعادة النظر في اسس ومستوى دعم الجامعات الرسمية ، لكي تتمكن هذه الجامعات ، من اداء رسالتها على الدجة المفترض والاصح ، فلقد كانت طروحاتهم ومناقشاتهم ، على درجة عالية من الوضوح واسباب الاقناع ، كما كانوا على درجة عالية من الالمام باسباب تدني مردود التعليم الجامعي ، مما يستوجب مناقشتهم في هذه الأسباب والمعيقات ، والا فان مستقبل التعليم الجامعي ، لا يحمل من أسباب الاطمئنان والتفاؤل الا قليلها .

وليحفظ الله وطننا وشعبنا وامتنا ، وليوفق كل من تدب لموقع من مواقع العمل والخدمة العامة ، في ظل القيادة الجديرة الحب والتقدير والصدق معها ، قيادة الحسين العظيم ، والعرش الهاشمي المفدى.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

دولة رئيس المجلس :

شكراً معالي الاستاذ جودت السبول ، والان الكلمه لمعالي الاستاذ احمد العقايله .

السيد احمد العقايلة :

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الرئيس .. حضرات الأعيان الكرام

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

وبعد...

بداية ،، اثمن عاليا الجهد المضني الذي بذلته اللجنة المالية في اعداد تقريرها المالي الذي اعتبره شخصيا دراسة واعية ووثيقة هامة من وثائق مجلس لاعيان ، وان كنت اجد صعوة في الاقتناع ببعض ما طرحته حول رفع اسعار الاعلاف وعدم احداث وظائف جديدة هذا العام وضط زيادة السكان الا انني اسجل شكري وتقديري للجنة الماليه مقرر واعضاء لما بذلوه من جهد في اعداد هذا التقرير .

دولة الرئيس حضرات الاعيان المحترمين

موازنة اي دولة تترجم توجه الحكومة الصادق وخطتها المدروسة وعزمها الاكيد لتحقيق احتياجات الوطن الاساسيه وتنفيذ امال المواطنين وطموحاتهم وتحسين اوضاعهم الماديه ورفد مسيرة التنميه ودعم المدخرات الوطنية وضبط الانفاق الحكومي وتشجيع الاستثمار ومعالجة الاختلالات وغير ذلك من الامور الهامة التي لا تخفي على الزملاء الكرام ..

ومن خلال دراستي لمشروع قانون الموازنة العامة للسنة الماليه ١٩٩٦ وخطاها بشكل عام وللمؤشرات الاقتصاديه المتوقعه لهذا العام ولمرتكزات مشروع قانون الموازنه بشكل خاص لمست الجهد الكبير الذي بذل لتجاوز كثير من المخاطر التي شهد مشيرة هذا البلد التنمويه وامنه الاقتصادي ، وان التخطيط الواعي لزيادة الانتاج المحلي الاجمالي الحقيقي بحوالي

(٦,٥٪) ، وتشجيع قطاع الانشاء وتنميته ، والحرص على تحقيق التحسن في وضع ميزان الخدمات ، والاستمرار في التوجه نحو اقتصاديات السوق ماهي الا خطوات واثقه على الطريق السليم ، ولكن هناك امور اخرى لابد من دراستها بعمق اكبر وبتعميم اعظم لوضع حلول جذرية لمعالجتها...

وعلى سيل المثال لا الحصر اذكر منها مايلي :

* مشكلة البطالة ، رغم كل ماقيل عنها تحت هذه القبة ورغم كل ماكتب مازالت بحاجة لمعالجة جادة عجلة وبخاصة بين خريجي كليات المجتمع وخريجاته الذين اغلقت في وجوه الغالديه العظمى ابواب الوظائف الحكوميه وسدت كذلك نوافذ العمل في القطاع الخاص ، الذي لوتم اتنسيق معه لامتصاص اكبر عدد مستطاع منهم بالاضافة لتفعيل دور صندوق المعونة الوطنيه وصندوق التنمية والتشغيل بشكل افضل ودعمهما ماديا ، والتوسع في مشاركة صندوق مؤسسة الأيتام وغيرها لادى ذلك كله الى معالجة احتقان واضح في المجتمع ولفتح آفاق جديدة للاستثمار امام العاطلين عن اعمل من خلال مشاريع انتاجية اسرية مربحة الامر الذي سيسهم في معالجة مشكلة البطالة ويضع حداً لاتساع جيوب الفقر بين المواطنين ..

* منع الاحتكار ووضع حد للجشع المستشري والشره المتحمين من نفوس قلة من الناس همها االول تحقيق اكبر ربح ممكن علي جنماب هذا الشعب وعلى حساب قوت اطفاله ، واعداد خطة لمراقبة جادة دائمة دقيقة شاملة لارتفاع الاسعار المستمر وذلك لايقاف المحتكرين والطامعين عند حدهم ومحاسبتهم حسابا عسيرا ، ووضع (قانون لمنع الاحتكار) سيساهم في امعالجة ويردع كل من لم يردعه وازع من دين او ضمير .

* تحسين اوضاع الموظفين والقوات المسلحه والجهات الامنية المختلفة وذلك برفع رواتب العاملين في هذه القطاعات بشكل مجز حتى يتمكنوا من مواجهة الغلاء الذي لا تسد العشرة دنانير التي ستزاد على رواتبهم الا جانبا يسيرا جداً من فروق الاسعار مابين العام الفائت وهذا العام .. فالراتب يتاكل والحاجيات ترتفع اسعارها باستمرار ومتطلبات الحياة تتزايد والله اعلم بما يعانيه الموظفون بشكل عام وصغار الموظفين وموظفو الفئة الرابعة بشكل خاص ...

وانني لادرك ان اي زيادة على رواتب الموظفين تشكل عبئاً اضافيا على موازنة الدولة ، ولكن اوضاع الموظفين بحاجة لمعالجة جذرية ، ويبقى وضع الأسس المدروسة لمعالجتها خلال الاعوام القادمة .

* والتأمين الصحي الشامل يعتبر من اهم انجازات اي حكومة تقوم بتغطيه ، فالانفاق على العلاج والرعاية الصحية يستهلك قدرا كبير من دخل المواطنين ، والمعالجة في القطاع الخاص مكلفة ولا تطيقها الغالبية العظمى من المواطنين ، ووضع خطة للتوسع في تطبيق التأمين الصحي تدريجيا بحيث يشمل جميع المواطنين خلال فترة زمنية معقوله امل يراود نفوس الجميع .

* وتشجيع الاستثمار في الصناعة والزراعة والسياحة وغيرها من الحقول والميادين ، وتهيئة المناخ الاستثماري



المطمئن المريح لجلب المزيد من رؤوس الاموال العربية والاجنبية للاستثمارها في مشاريع اقتصادية مفيدة ومربحة في البلاد امر في غاية الاهمية ، ولقد ذكر جلالة الملك الحسين القائد في كلمته امام المؤتمر الوزاري الثامن للمجموعة الاسيوية ، (ان مؤتمر قمة عمان الاقتصادي للشرق الاوسط وشمال افريقيا انصت مداولاته على توسيع مجالات استثمار القطاع الخاص في هذا الاقليم من العالم وتأكيد عملية المشاركة بين القطاعين العام والخاص بما يحقق مزيد من التعاون والتنمية واعادة تأهيل اقتصاديات منطقتنا لتواكب التطور الاقتصادي العالمي وتصبح جزء امنه) - انتهى الاقتباس - ويتمنى الجميع ولن تؤدي "حزمة القوانين الاقتصاديه الأخيرة" الى استقطاب المستثمرين للاستثمار في هذا البلد لما في ذلك من فوائد عظيمة تعود بالخير على البلاد والاقتصاد والعباد ...

دولة الرئيس حضرات الاعيان المحترمين

اجد من واجبي كأحد ابناء محافظة معان ان اتحدث عن احتياجاتها وقضاياها الملحة ، فهي في امس الحاجة لدراسة واقعية عاجلة للاطلاع على اوضاع المواطنين واحوالهم ووضع خطة مدروسة شاملة جادة لمعالجة همومهم وحل مشاكلهم وتلبية طلباتهم التي طرحت تحت هذه القبة مرات ومرات ولكنها لم تعالج العلاج المجدي المفيد الذي يتوقعه المواطنون ويأملونه .

فإنشاء جامعة في معان رغم تخصيص (٣٤١٣) دونم منذ عام لهذه الغايه مازال حلما يراود جميع ابناء المحافظة الذين ينتظرون على احر من الجمر ان يتحول حلمهم الى واقع محسوس ملموس فمعظم محافظات المملكه انشئت فيها جامعات حكومية وخاصة كذلك باستثناء محافظة معان وجارتيها الطفيله والعقبه ، ولعل تحويل كلية المجتمع الحاليه في معان الى كلية جامعيه يساعد في تخفيف معاناة ابناء الجنوب بشكل عام وابناء المحافظة بشكل خاص وبشكل نواة تثمر كليات جامعية اخرى في المستقبل القريب .

وتأسيس مستشفى عسكري في معان امر هام وضروري وانساني كذلك حيث لا يتوافر في محافظة معان بديل اخر للعلاج بسبب غياب خدمات القطاع الخاص بالاضافة الى بعدها عن مراكز الخدمة الصحية المتقدمة يضاف الى ذلك كلة سوء وضع المواطنين المادي وعدم مقدرتهم على تحمل نفقات خدمات القطاع الخاص في حالة وجودها هناك .

كل ذلك يؤكد ضرورة تلبية رغبة ابناء المحافظة ... مدنا وقرى وبادية ، راجيا ان لا يفهم من حديثي هذا انني اقلل من شأن الخدمات الطبية التي تقدمها وزارة الصحه ولكن هناك حالات عديدة حولت الى مدينة الحسين الطبية للمعالجة وتعرض المواطنون المرضى اثناء نقلهم الى عمان للموت او المضاعفات والانسان اغلى ما نملك كما علمنا الحسين الانسان .

* وبعد توقيف مصنع الزجاج عن الانتاج لم يعد في معان اي مشروع صناعي يوفر فرص عمل للمواطنين ويخفف من وطأة البطالة التي يعاني منها ابناء المحافظة مما سيؤدي الى هجرة الشباب الى العاصمة وغير هامش تتوافر لهم فرص عمل افضل ،

بينما تظل المصلحة الوطنية العليا انشاء مشاريع استثمارية في محافظة معان تثبيت المواطنين في مدنهم وباديتهم وقراهم ، وبهذه المناسبه ماهو مصير مصنع الزجاج ؟ وهل هناك امل باعادة الحياة اليه من جديد بعد تطويره كما نسمع ام انه قد حكم عليه بالاغلاق الابدي الامر الذي ينافى وتوجه الحكومة الموقره نحو تشجيع الاستثمار ؟!

* تشجيع القطاع الزراعي وتوزيع الاراضي الزراعيه. ان تشجيع المزارعين في المحافظة ، ودعمهم وزيادة الاهتمام بالقطاع الزراعي اسلوب حكيم وتوجه سليم ، وتوفير المياه للزراعه بانشاء السدود الترابيه والاكثار من الحفائر والبرك الصحراويه في مختلف انحاء المحافظة لتنفيذ (مشروع الحصاد المائي) من مسؤوليات الحكومة الاساسيه وخطوة ثمينة لمعالجة نقص المياه للري وللاغراض الزراعية .

لقد رفع جلالة الملك الباني شعار(الاردن الاخضر عام ٢٠٠٠) و (الاردن الخضر ... الاردن الاجمل) وفي محافظة معان ملايين الدونمات التي هي في امس الحاجة الى جهود مخلصة لاستصلاحها ، وتوزيع الاراضي الزراعية المحيطة بمعان على ابنائها ليسهم ولاشك في تخضير المنطقة ويوقف زحف الصحراء ويخفف من وطأة البطالة ويحقق نداء الحسين وتوجيهاته التي نحرص جميعا على تحقيقها واخراجها الى حيز التنفيذ ..

* والمجالس البلدية تعاني من عدم توفر المال اللازم لتقديم خدمات افضل للمواطنيين ، فالدخل محدود والمسؤوليات جسيمه ودعم المجالس البلدية يمكنها من القيام بواجباتها على وجه افضل .. وبهذه المناسبة ارجو ان اشير الى ان نصف مباني عمان او يزيد قد بنيت من (حجر معان) ولا يستفيد المواطنون هناك الا تلويث البيئة وتغيير معالمها ، ويحقق حجر معان لذوي العلاقه اراحا طائله ، ووضع نظام يفرض موجه دفع (١٠٠) فلس فقط عن كل متر مكعب يستخرج من (حجر معان) لصندوق البلديه يحقق لها دخلا مجزيا يمكنها من تقيم اعلى مستوى من الخدمات للمواطنين ويساعدها كذلك على تحسين البيئة بطمر المحاجر وتسويتها بالارض بدلا من بقائها على الصورة المشوهة المنضره التي تركها عليك المستفيدون .

* اسكان عمال منجم فوسفات الشيديه ، ومن ين مايطمح ابناء معان لتحقيقه هو (بناء اسكان عمال الفوسفات في الشيدية في مدينة معان) حيث تتوافر البنية التحتيه وجميع الخدمات .. وهذه الخطوة ستؤدي الى ازدهار مدينة معان وتنشيط الحركه التجاريه فيها بالاضافة الى فوائد اخرى جمة ستنعكس ايجابياً على المحافظة بشكل عام .. هذه بعض الهموم التي يعاني منها ابناء محافظة معان اطرحها تحت هذه القبة وكلي امل ان تجد الاهتمام الكافي والتجاوب الملموس في المستقبل القريب .

وبهذه المناسبة اتمنى على سيادة رئيس الوزراء ان يقوم سيادته ومجلس الوزراء الموقر بزيارة محافظة معان للقاء المواطنين والاستماع والاطلاع عن كثب على اوضاعهم ووضع الحلول الجذرية لمعالجة مشاكلهم ، فالمسؤولية مشتركه والتعاون مطلوب والحوار الهادف البناء الواضح الصريح يساعد في حل معضلات الامور وهو اقصر



والفضل طريق للاتصال المباشر بين المسؤولين والمواطنين .

حفظ الله قائد هذا الوطن وراعيه وانيه جلالة الملك الحسين المفدى واقر عينه بسمو ولي عهده الامين سمو الامير الحسن المعظم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

دولة رئيس المجلس :

شكراً معالي السيد احمد العقايله ، والأن الكلمه لسماحة الدكتور عبدالعزيز الخياط.



الدكتور عبد العزيز الخياط :

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على محمد النبي الهاشمي الامين وعلى آله وصحبه ومن تبعهم باحسان الى يوم الدين .

دولة الرئيس الموقر

حضرات الاخوة الاعيان المحترمين

بادئ ذي بدء احب ان اصحح الأية التي ذكرها معالي السيد احمد الطراونه ومعالي الاستاذ وجودت السبول حتى تصحح في المحضر وهو قوله تعالى : « لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا » ثم ثانياً ان تصحح الاخطاء اللغوية الواردة في تقرير اللجنة الماليه وما ساقدمها مصححه للامانة العامه اتقدم بالشكر والتقدير للحكومة الموقرة على جهدها الكبير في اعداد موازنة عام ١٩٩٦ ، كما اتوجه بالشكر والتقدير للجنة المالية في مجلس الاعيان على مابذلته من جهد طيب ومراجعة واعية للموازنة وفي اعداد هذا التقرير الوافي .

دولة الرئيس ، حضرات الاعيان :

وفي كل عام ننتهز فرصة طرح الموازنة للموافقة عليها ، لنتحدث في شئون شتى متعلقة بها ، وقد اطلقت عليها ، وقرأت بامعان التقرير المالي ، ووجدت ان اللجنة اشارت في تقريرها الى امور كثيرة ايجابية والى امور اخرى تحتاج الى تعليق ، كالاشارة الى مواصلة الجهد في محاربة الفقر ، وترشيد الاستهلاك في المواد التموينية ، وزيادة نشاط القطاع الخاص ، وضبط الانفاق احكومي الجاري ، وهبوط معدل دخل الفرد هبوطاً مستمراً ، وتعترف اللجنة ان هناك تشوهات واختلالات هيكلية مازالت قائمة ولاد من ازالتها ، كما انها تدرك الجانب السلبي في ارتفاع الفوائد من حيث تأثيره الانكماشي على الاستثمار من خلال الاقتراض على الرغم من ذكرها لجانبين ايجابيين يبرران ارتفاع الفوائد .

وقد لاحظت ان التقرير اغفل تناول ما يتعلق بوزارة الاوقاف والقضاء الشرعي ، ولا اعتقد ان هذا عدم تقدير لمهمتهما فوزارة الاوقاف تقوم بمهمة جليلة في هداية الناس وتوعيتهم وتيسير ادائهم للعبادات من خلال عقيدتهم من خلال المساجد والمراكز الثقافية والاعلام الاسلامي ودور القرآن وغيرها والقضاء الشرعي يقوم بأجل عمل في تكوين اللبنة الاولى في بناء الامة وهي

الاسرة ومعالجة اختلالاتها والاهتمام بشؤون المرأة بنتاً وزوجة واماً وبشئون الاولاد ورعايتهم ، وقد كنت دعوت في كلمة سابقة الى ضرورة المزيد من غاية وزارة الاوقاف بتأهيل أئمة المساجد وخطبتها ووعاظها والاهتمام بالفقه والعلماء والباحثين والارتقاء بمستواهم ووعيهم وربط الوعظ والتدريس بواقع الحياه وحقائقها والابتعاد عن الوعظ الثقيل والتهرج والتجريح والتشهير كما ذكرت انه لابد من تأهيل المعدين للقضاء الشرعي تأهيلاً خاصاً في معهد قضائي خاص للخروج بالقضاء من قوقعة الجمود في دراسة القضايا خارج حرفة النصوص وللاهتمام بالبحث العلمي .

ومن منطلق تقرير اللجنة الذي يقرر ان عملية الاصلاح والتصحيح عملية شاملة تشمل جميع اوجه الحياة ، فانني ارجو ان اتناول النقاط التالية بايجاز :

اولاً : الفقر والبطالة :

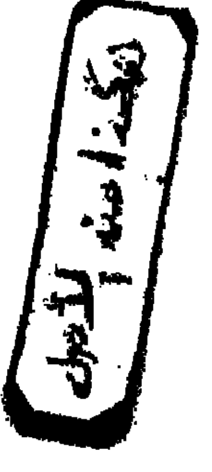
بالرغم مما تحدث به اخواني في هذا الموضوع اقول ان الحديث الذي نسمعه ونقرأه عن تقدم الاردن ووضعه الاقتصادي الممتاز ، حديث مبالغ فيه ، فالاردن يمر بازمة اقتصادية وركود اقتصادي شديد ، واخشى ان يكون عام (١٩٩٦) اكثر ركوداً من الاعوام التي سبقته ، وان حالة الكثيرين من الطبقة الوسطى والموظفين والعاملين في القطاع الخاص في تدهور مستمر ، يضاف الى الفقر المدقع المنتشر ، وان لم يتداركنا الله برحمته ، وان لم نعمل جميعاً على منع اضمحلال الطبقة الوسطى ، فانه سيصبح مجتمعنا فئتين : فئة غنية مسرفة تبعثر المال وتنفقه في كثير مما لا يرضاه الله ولا المجتمع ولا الخلق منتهزين فرصة تنشيط السياحة في انتشار الفساد في اماكن كثرة ، حذر الله سبحانه من أثارها ونتائجها وانا اقول لا في موضع الوعظ ولا في مجاله واما في موضع التحذير فقال سبحانه وتعالى «واذا اردنا ان نهلك قرية امرنا مترفيها ففسقوا فيها فحق عليها القول فدمرناها تدميرا » كما قال « وكم اهلكنا من قرية بطرت معيشتها فتلك مساكنهم لم تسكن من بعدهم الا قليلاً » والى وفئة فقيرة دفعة دون المستوى اللائق للمعيشة ، وهذا يؤدي الى نشوء مشكلات وأفات اجتماعية خطيرة كانتشار الجريمة والمشردين والعاطلين وتوسع دائرة الفساد وانحراف الاحداث والرجال والنساء .

ولهذا ارى ان ننظر الى الواقع بمنظار صحيح لتلافي التدهور الاقتصادي والاجتماعي .

دولة الرئيس معالي الاخوان :

ثانياً : البطالة :

ان موازنة الحكومة لا تستطيع ان تحل مشكلة البطالة ، بل لا تستطيع الحكومة وحدها ان تحل هذه المشكلة ولذلك لا ارى ان تحمل الحكومة والموازنة وحدها حل فهي اكبر حجماً واكثر استعصاءً على الحل الجذري ، بل لابد من مقارن الجميع ، والمعالجة المتدرجة الفعالة ، بمنع الاحتكار والغلاء وتخفيف الفوارق بين الطبقات من حيث الغنى والفقراء ، وايجاد الاعمال الحرة ، وحث العاطلين على العمل المهني واليدوي والزراعة وعدم انتظار الوظائف فحل البطالة ينبع من مدى استعداد الناس للعمل والاستثمار ، والشكوى من كثرة الوافدين



ومنع الوافدين من العمل لايحل المشكلة اذا لم يتقدم ابناء البلد انفسهم للعمل في كل المجالات .

ان كثيراً من الاموال الموزعة في البنوك لاتستثمر في الانتاج فلابد من فتح اسواق العمل واستثمار الاموال ، وفي رأي ان المعونة الوطنية والزكاة وزيادة رواتب الموظفين وصندوق الملكة علياء والجمعيات الخيرية ودعم التموين لا يحل مشكلة الفقر وان كانت ضرورية لذوي البطالة الاجبارية الا ان الكثيرين ممن يتناولون هذه المعونات بامكانهم ان يعملوا وينتجوا ، والفقير من كان دخله اقل من حاجته او كان ما يملك لا يقع موقعاً من كفايته والمسكين من لا يملك شيئاً ، فلا بد من الحث على العمل والانتاج ، ومنع التسول والاكثار من التبرعات المنتجة لتأمين حاجة الفقراء من المأكل والملبس والمشرب والمسكن والزواج والمواصلات ، وما اجمل ما يقوله عمر بن الخطاب في قاعدة عامة في المعالجة " اني حريص على الا ادع حاجة الا سددتها ما اتسع بعضنا لبعض فاذا عجزنا تأسينا في عيشنا حتى نستوي في الكفاف " .

دولة الرئيس حضرات الأخوان الاعيان

ثالثاً : التضخم :

وقد وردت الاشارة اليه في التقرير وهو الزيادة في معدل الانفاق والدخل مما يؤدي الى ارتفاع الاسعار ، ولا يكون في اصدار النقود الاعتبارية بل يدخل فيه زيادة الانفاق الحكومي (الذي طالبت اللجنة المالية بضبطه) كما يدخل فيه ارتفاع معدلات الاجور لمعالجة البطالة ، ويدخل فيه الاقبال على شراء غير الضروري من السلع ، وانا اری ان معالجة هذا التضخم أمرين :

تخفيف استيراد السلع الترفيهية لا وضع الجمارك عليه فقط ولكن بالتخفيف ، وانا مع الحكومة في زيادة الجمارك والضرائب عليها ؛ والأمر الثاني المحافظة على سعر الدينار الاردني وتشكر الحكومة على ذلك وتخفيف الانفاق الحكومي .

واذا كان هذا البلد ككل البلاد الرأسمالية يعتمد على الفوائد والفوائد المرتفعة في الاقتراض والاقتصاد ، فقد اعترف التقرير بان جانباً سلبياً يؤثر على انكماش الاستثمار ، والموازنة تعتمد فيما تعتمد على استخدام الفوائد الربوية بالاقتراض والمديونية حتى في القروض ذات الفوائد اليسيرة ، وانا ارى انها تزيد في المديونية واولى بنا ان نتقشف حتى لا يؤثر ذلك على الاستثمار فينكمش كما تقول اللجنة او يعيبنا ولست اعظ هنا ولكني احذر واكرر لحق الربا كما يقول الله عز وجل وهو اصدق القائلين " يمحق الله الربا ويربي الصدقات " او كما يقول " واحل الله البيع وحرم الربا " والبيع الاستثمار الحلال ، والربا محرم مهما افتى المفتون في فتاواهم الباطلة لعدم تبنيهم الوجه التحريمي الاقتصادي من تجميد المال وكنزه وعدم استثماره وفي رأي عبدالله بن العباس ان معنى الكنز في قوله تعالى " والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونا في سبيل الله نبشرهم بعذاب اليم " هو عدم استثمار المال ، ولانفاق في سبيل الله لا يعني فقط التبرع والصدقة والجهاد ، بل العمل الاستثماري الناجح .

لقد دعا كبار الاقتصاديين في العالم الى

الغاء الربا لأنه يؤدي التضخم وارتفاع الاسعار (الغلاء) والكسل وقلة الاستثمار وخراب البيوت وافلاس الكثيرين واكتفي بان استشهد بحالته الاقتصادي الالماني (جوهان فيليب فراي هرفون) في كتابه " كارثة الفوائد " وارجو المعذرة اذا تناولت هذا الموضوع فما زالت امام ناظري كلمة الله " يمحق الله الربا " وان كان لمعان الربح اما انظار المرابين .

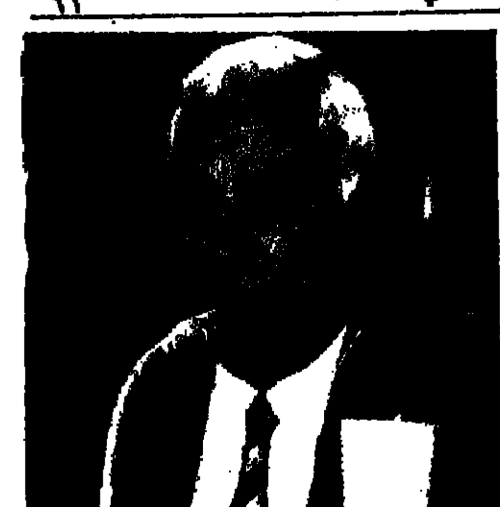
انا مع الحكومة سيدي الرئيس في التوجه الى تحسين التدرب والتعليم وتطوير التعليم والاهتمام المهني ، واجراء الاصلاح الشامل في الجامعات الوطنية والاهلية ومازلت اؤكد على ضرورة تعديل قانون الشركات ينسجم مع قانون الجامعات الاهلية ومنع التضارب فيما بينهما وقانون الجامعات الاهلية قانون لاحق يفيد القانون السابق لتسير جامعاتنا الاهلية الى جانب الجامعات الرسمية قل ان تصبح اهلية ومحل الجامعات وطنية ، سيرتها الخيرة في ايجاد المواطن المثقف ذاتياً لا من اجل العمل فقط ولكن من الارتفاع الثقافي للمواطن .

اتمنى للحكومة النجاح في مهمتها ، واهتمامها بمصلحة الامة كما جاء في القاعدة الشرعية او التصرف على السرعة منوط مصلحة الأمة وشكركم .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

دولة رئيس المجلس :

شكراً سماحة الاستاذ والان الكلمة لمعالي الدكتور كامل ابو جابر .



الدكتور كامل ابو جابر :

بسم الله ارحمن الرحيم

سيدي دولة الرئيس

حضرات الزملاء الكرام

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته لن اتطرق للتفاصيل التي تعرضت لها بتعمق واسهاب تقرير اللجنة المالية الشامل وانما اسمح لنفسي ان اشارككم في هذه المناسبة ببعض الافكار العامة والمتعلقة بالوضع العام لبلدنا العزيز .

ويطيب لي في هذا المقام الخير ان اتقدم بوافر الشكر وجليل العرفان الى الزملاء اعضاء اللجنة المالية على التقرير الوافي الذي تفضل سعادة المقرر العين الدكتور كمال الشاعر بتلاوته علينا ، لما احتوى من دراسة متعمقه وهادفه لمشروع الموازنه العامه للسنة المالية ١٩٩٦ ، وان اتقدم بالتهنئة والتبريك الى سيادة رئيس الوزراء وحكومته الرشيدة على مشروع هذه الموازنه الذي جاء في ظل ظروف عالميه واقليميه ومحليه دقيقه كان في ابرز ملامحها الخطوات المتقدمه لاتمام عملية السلام وما تم من تقدم على المسار الفلسطيني ، وبحيث سيتم عليه انتخاب المجلس الوطني

الفلسطيني خلال فترة ايام معدودة فقط .

ومن ملامح هذه الفترة كذلك التفاؤل الكبير على ما يجري على المسار السوري الاسرائيلي والذي سيتبعه حتماً التقدم على المسار اللبناني الاسرائيلي ولعل من ابرز ما يميز هذه المرحلة الماضية كذلك مساعي الدولة الاردنية بقيادة حضرة صاحب الجلالة الملك الحسين المعظم باتجاه تحقيق تقدم على صعيد الامن القومي العربي مع الحفاظ على العلاقات المميزة التي تربط المملكه الاردنية الهاشمية مع الغالبية العظمى من دول العالم والمؤسساته الدولية .

دولة الرئيس ، حضرات الاعيان الكرام

اذا ما بينت هذه الموازنه من امر فهو الثقه بالنفس ومحاولة الاعتماد على الذات وان كانت غير غافله عن حقيقه ان الوقت قد حان ليبدأ المواطن الاردني - وعلى مدى المستقبل المنظور - ان يبدأ جني ثمار عملية السلام .

فعملية البناء مستمره في سياق التجربة الاردنية الفريده سياسيا واقتصاديا واجتماعيا نهجها دورياً وسطاً هدفه تنمية ونماء الموارد البشريه والماديه المستدامه ، وما الاستمرار في هذا النهج الواقعي من ضبط للاستهلاك الجاري وزيادة المدخرات المحليه على زيادة الانفاق الرأسمالي وتشجيع القطاع الخاص والتعاون الوثيق معه ومحاربة الفقر والبطاله الا سمات مميزة لهذه التجربة الاردنية والتي تشكل موازنة عام ١٩٩٦ اداة من ادواتها .

كنت اتمنى ياسيدي لو كان لدينا من الموارد ما يلبي متطلعات وطموحات كل مواطن من مواطنينا ، وان كان لابد لي من التذكير كذلك ان شح الموارد وتتالي الازمات والحروب والهجرات القسريه لم تمنعنا من الوصول الى ما وصلنا اليه من تقدم وازدهار في جميع مناحي حياتنا الماديه والتربويه والقيمة الاقتصاديه والسياسيه ، كل ذلك بفضل حسن القيادة وتدبر الاداره التي حث في ايجاد الاجواء الصحية للتقدم بهذا البلد الى المستويات الرفيعه التي وصل اليها اضافة الى خلق روح المواطنه الصالحه من خلال الحوار الهادف ضمن المناخ الديمقراطي للاسره الاردنيه الواحده .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

دولة رئيس المجلس :

شكراً معالي الاخ الان الكلمة الأخيرة لمعالي الدكتور جمال ناصر .



الدكتور جمال ناصر :

بسم الله الرحمن الرحيم

١٩٩٦/١/١٣

اقتراح مقدم الى مجلس الاعيان الموقر

سيدي دولة الرئيس

حضرات السادة الاعيان المحترمين

في مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ستة وتسعين وتسعمائة والف ، مجلد رقم (١) على الصفحة خمس وتسعين اسعدني كثيرا ان اقرأ أنه تم اعداد خطة لامتلاك مبان للسفارات الاردنية في الخارج وانشائها لتعكس صورة الاردن المشرفة في مختلف العواصم .

كما سرني ان أقرأ أن مباني سفارتنا في انقره قد اكتملت وأن مباني سفارتنا في مسقط وطشقند قد أشرفت على الانتهاء ، كما اشتريت مبان متميزة لسفارتنا في بيروت كما اننا في لندن نوشك ان نكلل بالنجاح مجهودنا الذي باشرته انا شخصيا بتوجيه من جلالة الملك المعظم والحكومة الرشيدة حيث ستحول عقد الايجار لمدة طويلة الى حق ملكية كامله مطلقه ، ويسعدني بهذه المناسبة أن أبلغ المجلس الموقر بأنه بعد انجاز هذه المعامله سيصبح وطننا الاردني العزيز مالكا عقارا تبلغ قيمته ثمانية ملايين جنيه استرليني في ارقى احياء العاصمة البريطانية وهذه القيمة لا سبيل أمامها الا الصعود والصعود العالي السريع ، هذا على الصعيد الفعلي .

وعلى صعيد التخطيط للمستقبل ، قرأت أيضا أن وزارة الخارجية تسعى الى امتلاك مبان تليق بسفاراتنا في الخارج عن طريق الانشاء او التملك ، وانني اذ أهنيء المسؤولين عن هذه الخطى السديدة ، فاني اود ان ينطوي عليه هذا الاتجاه من قيمة اقتصادية فوق قيمته الاعلامية من حيث اظهار العالم على انجازاتنا واسهامنا الحضاري ، فان اقتناء ممتلكات للدولة في الخارج استثمار ناجح تتصاعد قيمته على مر الزمن ، فوق ما يوفره للخزينة من أموال كانت لولاه تبدد على ايجارات تستنزف الموارد ولا تدر عائدا .

دولة رئيس المجلس :

شكراً معالي الدكتور والآن بعد ان فرغ الأخوة الاعيان من كلماتهم وارائهم فقد جاء ان نستمع الى رد الحكومة على هذه الملاحظات وعلى تقرير اللجنة لنسارع بعد ذلك اجراءات الموافقة على ماقررتم وما سمعتم اليه وليتفضل معالي وزير المالية .

معالي وزير المالية :

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الرئيس

حضرات الاعيان المحترمين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،

يسعدني ان اتقدم بجزيل الشكر والتقدير الى مجلسكم الكريم والى اللجنة المالية الكريمة ممثلة مقررها واعضائها على الجهود التي بذلت في دراسة وتقييم مشروع قانون الموازنة العامة لعام ١٩٩٦ . كما اود ان انوه الملاحظات والتوصيات التي تضمنها تقرير اللجنة ومداخلات السادة الاعيان المحترمين والتي تناولت مختلف القضايا التي تهم المواطن في كافة ارجاء المملكة ، وستكون هذه الملاحظات والتوصيات موضع اهتمام الحكومة وفي مقدمة اولوياتها في رسمها لسياساته في مختلف المجالات وما يمكن من تحقيق المصلحة للوطن والمواطن.

دولة الرئيس

حضرات الاعيان المحترمين

تحرص الحكومة على الاستمرار في تبني السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية الهادفة الى ضمان تحقيق النمو الصحي المتواصل والمحافظة على التوازن في الاقتصاد الوطني على المستويين الداخلي

والخارجي وذلك من خلال زيادة الاعتماد على الذات ، وحفز الاستثمار الكلي ودعم احتياطيات المملكة من العملات الاجنبية والمحافظة على استقرار سعر صرف الدينار الاردني المستوى العام للاسعار بما يضمن تحسين مستوى المعيشة للمواطنين .

دولة الرئيس

حضرات الاعيان المحترمين

ارجو ان استعرض فيما يلي بعض الملاحظات حول تقرير اللجنة المالية الكريمة ومداخلات السادة الاعيان المحترمين :

أولا : الاعتماد على الذات

يتمثل الهدف الرئيسي للسياسات الحكومية في تحقيق النمو الصحي المتواصل بالاعتماد على الذات ما يحقق تحسين مستوى الدخل وايجاد مزيد من فرص العمل مع المحافظة على التوازن في شقيه الداخلي والخارجي . ولذا فقد تبنت الحكومة برنامجا للتصحيح الاقتصادي لتحقيق ذلك .

وكما ورد في تقرير اللجنة المالية الكريمة فقد حقق الاردن نجاحا مرضياً في الاعتماد على الذات من حيث خفض عجز الموازنة وزيادة المدخرات الوطنية وتخفيض العجز في ميزان المدفوعات بالرغم من ان الانجاز في جميع هذه المؤشرات لم يكن متجانساً بشكل كامل .

ويأتي اقرار الحكومة لبرنامج التصحيح الاقتصادي الموسع لترسيخ السياسات الهادفة لتحقيق الاعتماد على الذات بمفهومه الشامل .

ثانياً : تحسين نوعية الاستثمار وموازنة الاداء

انطلاقاً من ادراك الحكومة لأهمية تحسين نوعية الاستثمار وزيادة انتاجية رأس المال المستثمر ، فقد أولت اهمية خاصة لاعتماد معايير سليمة في تحدي اولويات الاستثمار الحكومي والمساهمة في تنفيذ المشاريع الحكومية في اسرع وقت ممكن ، وان التحسن في نسبة انجاز الانفاق الحكومي الرأسمالي لعام ١٩٩٥ هو مؤشر ايجابي في هذا المجال .

وفي اطار السياسة الحكومية المتجهة نحو اقتصاد السوق ، فأن الحكومة بصدد اتخاذ المزيد من الاجراءات لتعريض الاقتصاد الوطني للمنافسة الحرة وربط السوق الاردنية بالأسواق العالمية الأمر الذي سيساهم في تحسين كفاءة استثمارات القطاع الخاص . كما ان حزمة القوانين التي تم إقرارها مؤثراً والتي شجعت الاستثمار وحت من القيود على الاستثمار الاجنبي ستوفر المناخ المناسب لذلك .

وستستمر الحكومة في انتهاج سياسات تمكن عوامل السوق من تحسين كفاءة الاستثمار الوطني ، وهي مصممة على التوسع في موازنة الأداء بما يضمن وضع معايير موضوعية لتقييم الانفاق الحكومي مما سيسهم بشكل فاعل في تحسين مستوى الانفاق على المستوى الوطني .

ثالثا : حزمة التشريعات الاقتصادية وضريبة الدخل

تشكل التشريعات الاقتصادية التي اقرها مجلسكم الكريم حجر الزاوية في ايجاد مناخ مناسب للاستثمار وستعمل الحكومة على وضع تشريعت اضافية تكمل الاجراءات التي تمت بما في ذلك وضع قانون جديد للجمارك وقانون جديد لسوق عمان المالي وقانون للشركات .

كما تدرك الحكومة ضرورة الحد من الروتين والبيروقراطية وهي عازمة على ادخال اجراءات وأساليب عمل تتميز بالوضوح التام والشفافية لتحقيق ذلك والتسهيل على المواطنين والمستثمرين .

وضمن هذا الاطار فان احكومة متجهة وعلى المدى البعيد نحو توحيد نسب ضرائب الدخل على مختلف النشاطات ضمن اطار يضمن توزيع أعباء الضريبة بشكل عادل ويزيل التشوهات في الاقتصاد الوطني .

رابعاً : احتياطيات المملكة من العملات الاجنبية

يعتبر بناء احتياطيات المملكة من العملات الاجنبية والمحافظة على استقرار سعر صرف الدينار الاردني من الأهداف الرئيسة في السياسات المالية والنقدية دون المساس بالهدف العام وهو تحقيق النمو الصحي المتواصل مع المحافظة على الاستقرار الداخلي والخارجي للاقتصاد الوطني . وستستمر الحكومة في اعتماد السياسات الهادفة الى تحسين وضع ميزان المدفوعات بما فيها سياسات الحد من الاستهلاك والسعي المستمر للحصول على التمويل الخارجي لبناء احتياطيات المملكة من العملات الاجنبية لتصبح كافية لتغطية قيمة المستوردات لثلاثة أشهر كما جاء في تقرير اللجنة المالية الكريمة .

خامساً : عجز الحساب الجاري في ميزان المدفوعات

ان تخفيض عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات بشكل تدريجي هو امر تعطيه السياسات الماليه والنقديه والاقتصاديه اهمية خاصه وقد حققت سياسات الحكومه نجاحاً مرضياً في هذا المجال اذا ان العجز في هذا الحساب لعام ١٩٩٥ قد انخفض الى حوالي نصف العجز المقدر في آخر تقييم تم اعداده في عام ١٩٩٤ كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي ، وقد اشارت اللجنة المالية لمجلسكم الكريم في تقريرها الى ان الحساب الجاري لميزان المدفوعات كما ورد في البرنامج الموسع الذي اقرته الحكومة مؤخراً سيظهر عجزاً في عام ١٩٩٨ في حين ان برنامج التصحيح المعدل الذي اعتمد لعام ١٩٩٣ بين ان الحساب الجاري لميزان المدفوعات سيحقق فائضاً في عام ١٩٩٧ ،

وفي هذا المجال ارجو ان أبين بأن تقدير العجز في الحساب الجاري هو عملية مستمرة ويرتبط بمتغيرات اقتصادية داخلية اخرى وخارجية ليس للاردن سيطرة عليها ، بما في ذلك نمو الناتج المحلي الاجمالي الذي له تأثير سلبي على المستوردات في حين قد يكون له آثار ايجابية على الايرادات المحلية ، واذا كان تعديل برنامج التصحيح الاقتصادي فيما يتعلق بعجز الحساب الجاري في ميزان المدفوعات قد تم في ضوء الانجاز الجيد الذي تحقق خلال عام ١٩٩٢ فليس هنالك ما يمنع من اعادة النظر في هذا العجز في السنوات اللاحقة في ضوء المتغيرات الداخلية والخارجية .

وقد اعتمد البرنامج الموسع الجديد نسبة نمو في الناتج المحلي الاجمالي مقدارها ٦,٥٪ سنوياً للسنوات ١٩٩٦ - ١٩٩٨ مقابل نمو نسبته (٥٪-٢,٥٪) سنوياً لنفس الفترة في برنامج التصحيح المعدل لعام ١٩٩٢ الأمر الذي سيعكس زيادة في

حجم المستوردات بموجب البرنامج الموسع لتحقيق نسب النمو المستهدفة بالاضافة الى الارتفاع الكبير في اسعار السلع العالمية خاصة الحبوب ، كما ذلك تطلب اعادة النظر في عجز الحساب الجاري .

كما ان البرنامج الموسع الجديد قد اعتبر جزءاً من حوالات العاملين في الخارج حوالات ادخارية ادخلها ضمن حسابات رأس المال في ميزان المدفوعات مما زاد العجز في الحساب الجاري بموجب هذا البرنامج بالمقارنة مع البرنامج المعدل .

سادساً : دور القطاع العام والخصخصة

ان الحكومة متجهة نحو اعتماد سياسات تساهم بشكل تدريجي في خصخصة الاستثمارات الحكومية ضمن فلسفة وطنية تأخذ بعين الاعتبار قدرة الجهاز المصرفي على تمويل ذلك دون ان يكون لهذا الأمر تأثير على توفير فرص التمويل للاستثمارات الجديدة .

كما ستعمل الحكومة على دعم نشاط القطاع الخاص وتفعيله وازالة المعوقات التنظيمية التي تحد من ذلك وتطوير اجهزة الرقابة وفصلها عن الاجهزة التنفيذية وزيادة كفائتها وترشيد اجراءاتها كما اوضحت ذلك في خطاب الموازنة امام مجلس النواب الكريم .

وتشارك الحكومة اللجنة المالية الكريمة الرأي بضرورة اتخاذ اجراءات عاجلة مع شركة مصفاة البترول الاردنية للقيام بالتوسعات الازمة لمواجهة الطلب المتزايد على المشتقات النفطية وتحديث وسائل الانتاج وزيادة السعة التخزينية وسوف تسعى الحكومة لتحقيق ذلك مع التأكيد على زيادة التخزينية في مختلف مناطق المملكة بالتنسيق المشترك مع ادارة شركة المصفاة.

سابعاً: الادارة العامة والتعيينات الجديدة

ترى اللجنة المالية لمجلسكم الكريم أنه لا حاجة لأحداث وظائف جديدة في جدول التشكيلات لعام ١٩٩٦ ، وفي هذا المجال وكما بينت في ردي على مناقشة مجلس النواب لمشروع قانون الموازنة العامة لسنة ١٩٩٦ بأن إحداث هذه الوظائف جاء لتلبية الاحتياجات من التخصصات الفنية في كل من وزراتي التربية والتعليم والصحة لمواجهة التوسعات في المدارس والمراكز الصحية والمستشفيات الجديدة ، وهذه التخصصات لا يمكن توفيرها من خلال اجراء مناقلات في الوظائف بين الوزارات لطبيعتها المتخصصة من جهة ولعدم توفرها في الوزارات والدوائر الحكومية الاخرى من جهة ثانية ، علماً بأن الحكومة متجهة لتعبئة نصف الشواغر المتوفرة في الجهاز الحكومي فقط وكما بينت للجنة المالية الكريمة أثناء مناقشتها لمشروع القانون ، وسيتم دراسة امكانية وضع برنامج للتقاعد المبكر وعلى ان يتم تدريب المتقاعدين يشغلوا وظائف في القطاع الخاص تساهم في زيادة الانتاج الوطني .

ثامناً : صيانة الطرق

اشارت اللجنة المالية لمجلسكم الكريم الى ضرورة احداث برنامج ثالث الى جانب برنامجي الصيانة العادية والصيانة الوقائية لدى وزارة الاشغال العامة لأعادة تأهيل الطرق اضافة الى اعادة النظر بصورة جذرية في أسس هذه الصيانة المعتمدة لدى وزارة الاشغال العامة .

ارجو ان اؤكد لمجلسكم الكريم بأنه تم اعادة تصنيف برامج وزارة الاشغال العامة بأسلوب جديد في موازنة عام ١٩٩٦ يختلف عما كان معتمداً في الموازنات السابقة ، حيث تم فصل صيانة الطرق عن إنشائها كما كان سابقاً ، واعتمد برنامج مستقل للصيانة يضمن الصيانة الروتينية والوقائية ، ورصد لهذه الغاية في مشروع قانون الموازنة العامة مبلغ حوالي (١١,٥) مليون دينار اومانسبته ٣١٪ من المخصصات المرصودة للطرق وهي نسبة مقبولة ضمن الامكانات المتاحة .

اما بخصوص اعتماد برنامج جديد لغايات اعادة تأهيل هذه الطرق فسيتم النظر في ذلك في ضوء الدراسة الفنية التي سيتم اعدادها بالتعاون مع وزارة الاشغال العامة والاسكان.

تاسعا : ملحق الموازنة وتحسين اوضاع الموظفين اعتباراً من ١٩٩٦/١/١ م

وفي هذا المجال ، ارجو ان ابين بان مشروع قانون الموازنة العامة الذي بين ايديكم لا يتضمن ما يشير الى ان منح الزيادة للموظفين سيكون اعتباراً من ١٩٩٦/٥/١، هذا وسيتم معالجة التكاليف الاضافية المترتبة على المباشرة في صرف الزيادة اعتباراً من ١٩٩٦/١/١ من خلال استخدام جزء من الوفر في الموازنة وفقاً لنص الفقرة "ج" من المادة الثانية من مشروع القانون ، وفي حال عدم تحقيق الوفر الكافي لتغطية هذه الزيادة في الانفاق فسوف يتم التقدم بملحق للقانون الموازنة العامة لسنة ١٩٩٦ .

عاشراً : اصدار تشريع لتعديل الفقرة أ من المادة (٩) من مشروع قانون الموازنة العامة لسنة ١٩٩٦.

أرجو ان ابين لمجلسكم الكريم بأن الحكومة عندما قدمت مشروع قانون الموازنة العامة لسنة ١٩٩٦ ، تضمن نص المادة (٩) مايلي :

بالرغم مما ورد في هذا القانون او اي تشريع اخر تكون صلاحية الانفاق من مخصصات الفصل ١/٢ - مجلس الامة وفقاً لما يلي :

أ - لرئيس مجلس الأعيان اذا تعلق الانفاق بمجلس الأمة ومجلس الاعيان .

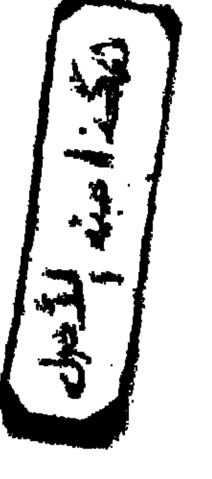
ب - لرئيس مجلس النواب اذا تعلق الانفاق بمجلس النواب .

ويتضح من هذا النص ان صلاحية الانفاق من مخصصات مجلس الامة قد تم حصرها بدولة رئيس مجلس الاعيان ، وهذا يتفق والاعتبارات التي اشارت اليها اللجنة المالية لمجلسكم الكريم ، إلا ان مجلس النواب الكريم عند مناقشته لمشروع قانون الموازنة العامة لسنة ١٩٩٦ عدل هذه المادة وأسند صلاحية الانفاق ايضاً لمعالي رئيس مجلس النواب واعتقد ان هذا الموضوع وما يترتب عليه من آثار قانونية هو امر داخلي لمجلس الأمة ، والحكومة لا تمانع من اصدار اي تعديل على هذه المادة في ضوء القرار الذي يتخذه مجلس الأمة بهذا الشأن.

دولة الرئيس

حضرات الاعيان المحترمين

وفي نهاية حديثي هذا ، لايسعني الا ان اسجل شكري لمجلسكم الكريم وكل التقدير للجنة المالية الكريمة والسادة الاعيان المحترمين على ملاحظاتهم وتوصياتهم القيمة حول مشروع قانون الموازنة العامة لعام ١٩٩٦ مؤكداً لمجلسكم الكريم حرص



الحكومة على استمرار مسيرة التعاون البناء بين السلطتين التشريعية والتنفيذية لتحقيق الرخاء والازدهار والحياة الحرة الكريمة للوطن والمواطن بتوجيه راعي المسيرة وراثد الأمة جلالة الملك الحسين المفدى حفظه الله ورعاه .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

دولة رئيس المجلس :

شكراً معالي الاستاذ باسل جردانه وزير المالية الحقيقه لسببين بعد ان استمعنا لمعالي وزير الماليه ولان سيادة رئيس الوزراد لديه شغل طارئ وسياتي الى المجلس عند التصويت والبحث في هذا الامر فنرفع الجلسة لثلث ساعه وارجو ان اوكد على اهمية التصويت على مشروع الموازنه وارجو من الاخوه ان لا يغيب احد .

(وهنا تم استئناف الجلسه)

دولة رئيس المجلس :

والأن نأتي الى الأقتراع على ماتم البحث فيه ، توصيات اللجنة السيد المقرر .

السيد المقرر :

الحقيقه لي تعليق مختصر على رد معالي وزير الماليه المتعلق موضوع اقتراح الجنة الماليه بضرورة تقديم ملحق موازنه بما التزمت به توصيتنا بالموافقه على القانون ولذلك كل شيء آخر هو بمثابة توصيه للحكومة فنحن نرجو من الحكومه دراسة هذه التوصيه وذلك وفقاً لاحكام الدستور لان في نص الدستور في الماده (١١٢) الفقره (٤) واضح وضوحاً لا يقبل ادنى شك ولا يقبل الاجتهاد فللمجلس ان يخفض في النفقات وليس له الزيادة لا عن طريق التعديل ولا عن طريق الاقتراح المقدم على حدى ولكن يجوز له بعد انتهاء المناقشه واقرارها وفقاً للقنوات الدستوريه ان يتقدم باي طلب مثل اي شيء آخر بزيادة سياسة النقاء .

ثانياً : عندما ناقشنا جرت مناقشة معالي وزير الماليه في مجلس النواب وكذلك في الجنة الماليه لمجلس الاعيان لم يكن اقتراحاً من اللجنة الماليه لمجلسي النواب او لمجلس الاعيان ان الزياده ستبدأ في ٥/١ وليس في ١/١ وهذا كان الحقيقه ما ادلى به معالي وزير الماليه ومدير الموازنه العامه وعلى اساسه قدم اقتراح الساده النواب بالتعديل ، عند نأمل من الحكومه ان تدرس هذه التوصيه كما وعد وزير الماليه بأن الحكومه تعتزم درس التوصيه الثانيه وانا اوكد ليس للمره الاولى وانما للمره الثانيه والثالثه والرابعه توصيات مجلس النواب او توصيات مجلس الاعيان هي توصيات ليست ملزمة نأمل من الحكومه ان تنظر فيها ونحن نرى من واجبنا الحقيقه ان نتقدم بالتوصيات التي نتوصل الى قناعة فيها ونأمل في المقابل من الحكومه ان تدرسها وان تنفذ ماترى انها قادرة على تنفيذه وشكراً .

دولة رئيس المجلس :

معالي الاستاذ احمد الطراونه

السيد احمد الطراونه :

هنالك حل وسط لهذا الموضوع ، النص الدستوري الذي قرأه الاستاذ كمال صحيح لكن اذا كانت الحكومه قادره على ان تدبر الزيادة من الموازنه الموجوده فهذا لا يضير شيئ فهذا صحيح ولا تزيد على الموازنه

شيئ فطالما بأمكان الحكومه من الموازنه الموجوده الأن ان تدبر هذا المبلغ فلا ضرورة لملحق موازنة فنرجو ان نسمع هذا من الحكومه ولا يعتبر في هذه الحاله زدنا في النفقات ابداً ، اذا قالت الحكومه انها ستدر هذا المبلغ من الموازنه فهذا جائز .

دولة رئيس المجلس :

السيد المقرر

السيد المقرر :

اذا اذنت لي سيدي احترام النص الدستوري بغض النظر عن الوسيله التي يمكن للحكومه ان تأمن من هذا ونحن لسنا ضد هذا الموضوع لكن النص الدستوري يقول : بان ينقص من النفقات في الفصول بحسب ما يراه موافقاً للمصلحه وليس له ان يزيد في تلك النفقات ، لا بطريقة التعديل ولا بطريقة الاقتراح المقدم على حدا على انه يجوز بعد انتهاء المناقشه ان يقترح وضع قوانين لاحداث نفقات جديدة .

انا اعتقد ان احترام النص الدستوري ومن هنا الحقيقه انطلقت اللجنة الماليه بتوصيتها هذه ليست معترضة على الجوهرا ليست معترضه على ان تبدأ الزياده من ١٩٩٦/١/١ وخاصة ان معالي وزير الماليه وسيادة رئيس الوزراء اكد ان الحكومه قادره على ان تفعل ذلك لكن نحن اردنا فقط ان نشير الى قناة دستوريه لتقنين هذا الامر ولا اري ان اناقش فيه اكثر او اقل وشكراً .

دولة رئيس المجلس :

شكراً ، دولة رئيس الوزراء .



دولة رئيس الوزراء :

دولة الرئيس ، الأخوه الاعيان ستحاول الحكومه تدبير هذه الزياده اعتباراً ١٩٩٦/١/١ من الوفورات اذا تمكنا فهذا جيد واذا لم نتمكن فستتقدم لمجلس الامه بطلب ملحق للموازنه ، بالنسبة لباقي التواصي فنحن سننظر الى هذه التواصي وندرسها بجدية وبكل سرور وشكراً .

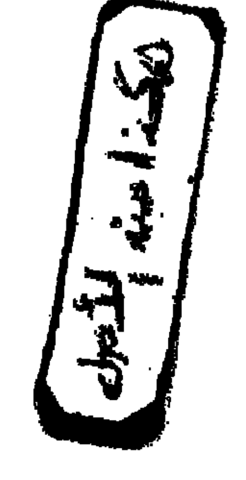
دولة رئيس المجلس :

شكراً سيادة رئيس الوزراء ، السيد المقرر .

السيد المقرر :

دولة الرئيس اذا سمحت الآن التوصيات الحقيقه لا اريد ان اعلق على ما قاله الزملاء الاعيان انني شخصياً كنت سعيداً ما سمعته من الاعضاء ، واشكر كل الذين اثنوا على جهد اللجنة وتقريرها فنحن امامنا اربع توصيات فارجو ان اطرحها توصيه توصيه وهي في الصفحه (٢٧) الصفحه الاخيره من التقرير .

١ - التوصيه الاولى وهي تقديم الشكر والعرفان لجلالة الملك المعظم .



دولة رئيس المجلس :

موافقه .

السيد المقرر :

٢ – التوصيه الثانيه الاشاده بالعمل الدؤوب الذي يبذله سمو ولي العهد .

دولة رئيس المجلس :

تقديم الشكر لولي العهد . شكراً لكم .

السيد المقرر :

٣ – الموافقه على تقريرها والتوصية الوارده فيه .

دولة رئيس المجلس :

توصيات اللجنة الماليه هل يوافق عليها المجلس الكريم ؟ شكراً لكم .

السيد المقرر :

٤ – الموافقه على مشروع قانون الموازنه لعام ١٩٩٦ وسوف ابدأ بقراءة فصولها الوارده في الواردات وفقاً لاحكام الدستور وفي النفقات .

دولة رئيس المجلس :

الآن نأتي لمشروع القانون ، معالي الاستاذ احمد الطراونه .

السيد احمد الطراونه :

بالنسة للقانون بما انه وزع علينا ودرسناه فارجو من المجلس ان يعفي المقرر من دراسة القانون وان ندخل في صلب الموافقه على فصول الموازنه لان القانون قد درس فاذا كان المجلس الكريم يوافق على اعفاء المقرر من قراءة القانون وان ندخل في التصويت على فصول الموازنه .

دولة رئيس المجلس :

هل يوافق المجلس الكريم على اعفاء سعادة المقرر ؟

السيد المقرر :

الامن العام ٨٩,٢٥٤٠٠٠

الدفاع المدني ٨,٥١٢٠٠٠

الخدمات الطبية الملكيه ٣٦,٦٠٠٠٠٠

دولة رئيس المجلس :

لحظة معالي ابو هشام .

السيد احمد الطراونه :

نقطة نظام ، سعادة المقرر الآن بيقرأ اصول الماده كل فصل يجب ان يكون التصويت عليه منفرداً وليس مجموعاً فصلاً فصلاً كل بند لوحده لا يجوز ان يأخذها كلها ، بالفصول وهذا النص الدستوري ولذلك ارجو انه عندما يقول الفصل ان يصوت على الفصل ولا يجوز ان يكون بالمجموع ككل فصلاً فصلاً ، كل فصل تطرحه للتصويت .

دولة رئيس المجلس :

معالي السيد عبد الرؤوف الروابده .

معالي نائب رئيس الوزراء / وزير التربيه والتعليم :

في البداية هذه ليست فصول الموازنه هذا اجمال لها للاطلاع فصول الموازنه سترد في الصفحه الثالثه وهي التي تحتاج تصويتاً على كل فصل منها ، هذا هو تبويب للموازنه من حيث الايرادات والنفقات وتجميع لها وليست فصول الموازنه وشكراً.

السيد المقرر :

التصويت على جدول (٣) والجدول رقم (٤) :

إجمالي النفقات المقدرة للسنة المالية ١٩٩٦

الخدمات	الفصل رقم	الفصل عنوانه	النفقات الجارية	النفقات الرأسمالية خزينة	النفقات الرأسمالية قروض	مجموع الفصل	مجموع الخدمات
الإدارة العامة	١	الديوان الملكي الهاشمي	[illegible]			[illegible]	
	٢	مجلس الأمة	[illegible]			[illegible]	
	٣	مجلس الوزراء وديوان الرئاسة	[illegible]			[illegible]	
	٤	ديوان المحاسبة	[illegible]			[illegible]	
	٥	وزارة التنمية الإدارية	[illegible]			[illegible]	
	٦	ديوان الخدمة المدنية	[illegible]			[illegible]	
	٧	ديوان الرقابة والتفتيش الإداري	[illegible]			[illegible]	
قطاع الدفاع والأمن والنظام الداخلي	١١	وزارة الدفاع	[illegible]			[illegible]	
	١٢	الخدمات الطبية الملكية	[illegible]			[illegible]	
	١٣	المركز الجغرافي الملكي الأردني	[illegible]			[illegible]	
	٢١	وزارة الداخلية	[illegible]			[illegible]	
	٢٢	وزارة الداخلية / دائرة الأحوال المدنية والجوازات	[illegible]			[illegible]	
	٢٣	وزارة الداخلية / الأمن العام	[illegible]			[illegible]	
	٢٤	وزارة الداخلية / الدفاع المدني	[illegible]			[illegible]	
	٢٥	وزارة العدل	[illegible]			[illegible]	
	٢٦	دائرة قاضي القضاة	[illegible]			[illegible]	
	٢٧	المعهد القضائي الأردني	[illegible]			[illegible]	
الشؤون الخارجية	٣١	وزارة الخارجية	[illegible]			[illegible]	
	٣٢	دائرة الشؤون الفلسطينية	[illegible]			[illegible]	
الإدارة المالية	٤١	وزارة المالية	[illegible]			[illegible]	
	٤٢	وزارة المالية / دائرة الموازنة العامة	[illegible]			[illegible]	
	٤٣	وزارة المالية / دائرة الجمارك	[illegible]			[illegible]	
	٤٤	وزارة المالية / دائرة ضريبة الدخل	[illegible]			[illegible]	
	٤٥	وزارة المالية / دائرة الأراضي والمساحة	[illegible]			[illegible]	
	٤٦	وزارة المالية / دائرة اللوازم العامة	[illegible]			[illegible]	
خدمات التنمية الاقتصادية	٥٠	وزارة الصناعة والتجارة	[illegible]			[illegible]	
	٥١	وزارة الصناعة والتجارة / مؤسسة تشجيع الاستثمار	[illegible]			[illegible]	
	٥٢	وزارة التخطيط / المجلس القومي للتخطيط	[illegible]			[illegible]	
	٥٣	وزارة التخطيط / دائرة الإحصاءات العامة	[illegible]			[illegible]	
	٥٤	وزارة السياحة والآثار / السياحة	[illegible]			[illegible]	
	٥٥	وزارة الشؤون البلدية والقروية والبيئة	[illegible]			[illegible]	
	٥٦	وزارة الطاقة والثروة المعدنية	[illegible]			[illegible]	
	٥٧	وزارة الطاقة والثروة المعدنية / سلطة المصادر الطبيعية	[illegible]			[illegible]	
	٥٨	وزارة الأشغال العامة والإسكان	[illegible]			[illegible]	
	٥٩	وزارة الأشغال العامة والإسكان / دائرة العطاءات المركزية	[illegible]			[illegible]	
	٦١	وزارة الزراعة	[illegible]			[illegible]	
	٦٢	وزارة الزراعة / مؤسسة التسويق الزراعي	[illegible]			[illegible]	
	٦٣	وزارة المياه والري	[illegible]			[illegible]	
	٦٤	وزارة المياه والري / سلطة وادي الأردن	[illegible]			[illegible]	
	٦٥	وزارة التموين	[illegible]			[illegible]	
الخدمات الاجتماعية	٧١	وزارة التربية والتعليم	[illegible]			[illegible]	
	٧٢	وزارة التعليم العالي	[illegible]			[illegible]	
	٧٣	وزارة الصحة	[illegible]			[illegible]	
	٧٤	وزارة التنمية الاجتماعية	[illegible]			[illegible]	
	٧٥	وزارة العمل	[illegible]			[illegible]	
الخدمات الثقافية والإعلامية	٨١	وزارة الإعلام	[illegible]			[illegible]	
	٨٢	وزارة الإعلام / مؤسسة الإذاعة والتلفزيون	[illegible]			[illegible]	
	٨٣	وزارة الإعلام / وكالة الأنباء الأردنية	[illegible]			[illegible]	
	٨٤	وزارة الإعلام / دائرة المطبوعات والنشر	[illegible]			[illegible]	
	٨٥	وزارة الشباب	[illegible]			[illegible]	
	٨٦	وزارة الثقافة	[illegible]			[illegible]	
	٨٧	وزارة الثقافة / دائرة المكتبة الوطنية	[illegible]			[illegible]	
	٨٨	وزارة السياحة والآثار / دائرة الآثار العامة	[illegible]			[illegible]	
خدمات الاتصالات والنقل	٩١	وزارة النقل	[illegible]			[illegible]	
	٩٢	وزارة النقل / سلطة الطيران المدني	[illegible]			[illegible]	
	٩٣	وزارة النقل / دائرة الأرصاد الجوية	[illegible]			[illegible]	
	٩٥	وزارة البريد والاتصالات	[illegible]			[illegible]	
	٩٦	وزارة البريد والاتصالات / مؤسسة الاتصالات السلكية واللاسلكية	[illegible]			[illegible]	
المجموع			[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]

جدول رقم (٤)

موازنة التمويل للسنة المالية ١٩٩٦

(بالألف دينار)

الفصل رقمه	عنوانه	الإيرادات المقدرة ١٩٩٦	ايضاحات
	أولا : مصادر التمويل		
أ	القروض الخارجية	٣٨٣١٩٠	
١	قروض لتمويل مشاريع إنمائية	١٤٣١٩٠	
٢	قروض مؤسسات دولية	٢٤٠٠٠٠	
٣	قروض مشتريات حربية	٠٠٠	
ب	أقساط القروض المعاد جدولتها	١٠٣٠٠٠	
	مجموع مصادر التمويل	٤٨٦١٩٠	
	ثانيا : الإستخدامات		
أ	تسديد أقساط القروض	٢٧٠٤٢٥	
١	تسديد أقساط القروض الخارجية	٢٥٤٤٢٥	
٢	تسديد أقساط القروض الداخلية	١٦٠٠٠	
ب	تخفيض جزء من العجز المتراكم من سنوات سابقة	٢١٥٧٦٥	
	مجموع الاستخدامات	٤٨٦١٩٠	
	الوفر (العجز) بعد التمويل	٠٠٠	



جدول رقم (٢)

أجمالي الايرادات المقدرة للسنه الماليه ١٩٩٦

الفصل رقمه	عنوانه	الإيرادات المقدرة ١٩٩٦	ايضاحات
	الايرادات المحلية		
١	الضرائب على الدخل والارباح	١٦٠٠٠٠	
٢	الضرائب الجمركيه	٥٦٠٠٠٠	
٣	الضرائب الاضافية	١١٦٠٠٠	
٤	الضرائب الاخرى	٢٨٥٠٠	
٥	الرخص	٧٥٠٠٠	
٦	الرسوم	١٥٧٧٠٠	
٧	البرق والبريد والهاتف	٧٠٠٠	
٨	العوائد والارباح	٣٣٠٠٠	
٩	الفوائد المستردة	٢٠٠٠٠	
١٠	الايرادات المختلفه	٣٦٤٨٠٠	
	مجموع الايرادات المحلية	١٥٢٢٠٠٠	
١١	المنح المالية	١٥٥٠٠٠	
١٢	أقساط القروض المستردة	٦٠٠٠٠	
١٣	منح فنية لتمويل مشاريع إنمائية	٨٠٠٠	
	مجموع الايرادات	١٧٤٥٠٠٠	

وقد جرى التصويت على فصول الموازنه بنداً بنداً وفصلاً فصلاً .

دولة رئيس المجلس :
الآن نأتي الى القانون .

السيد المقرر :
بما انني اعفيت من قراءة القانون فقط اصوت عليه مادة مادة .
المادة (١)

دولة رئيس المجلس :
المادة (١) من مشروع قانون الموازنه هل يوافق المجلس عليها ؟ موافقه .

السيد المقرر :
الماده (٢) كما جاءت من النواب .

دولة رئيس المجلس :
المادة (٢) هل يوافق المجلس الكريم عليها ؟ موافقه .

السيد المقرر :
الماده (٣) كما وردت من المشروع ومن مجلس النواب .

دولة رئيس المجلس :
هل يوافق المجلس الكريم على الماده (٣) ؟ موافقه .

السيد المقرر :
الماده (٤)كذلك كما وردت من المشروع والنواب .

دولة رئيس المجلس :
الماده (٤) كما وردت من المشروع ومن النواب هل يوافق المجلس الكريم ؟ موافقه .

السيد المقرر :
الماده (٥) كما وردت من المشروع ومن مجلس النواب .

دولة رئيس المجلس :
المادة (٥) هل يوافق المجلس الكريم عليها ؟ موافقه .

السيد المقرر :
الماده (٧) كذلك كما وردت في المشروع ومن النواب .

دولة رئيس المجلس :
هل يوافق المجلس الكريم عليها ؟
موافقه .

السيد المقرر :
الماده (٨) كما وردت من المشروع ومن مجلس النواب .

دولة رئيس المجلس :
الماده (٨) هل يوافق المجلس الكريم عليها ؟ موافقه .

السيد المقرر :
الماده (٩) كما وردت من المشروع ومن مجلس النواب ...

دولة رئيس المجلس :
هل يوافق المجلس الكريم على الماده (٩)كما وردت من مجلس النواب .

السيد المقرر :
الماده (١٠) كما وردت من المشروع ومن مجلس النواب .

دولة رئيس المجلس :
هل يوافق المجلس الكريم عليها ؟
موافقه .

السيد المقرر :
الماده (١١) كما وردت من المشروع ومن مجلس النواب .

دولة رئيس المجلس :
هل يوافق عليها المجلس الكريم ؟
موافقه .

السيد المقرر :
الماده (١١) كما وردت في المشروع ومن مجلس النواب .

السيد المقرر :
الماده (١٢) كما وردت في المشروع ومن مجلس النواب .

دولة رئيس المجلس :
هل يوافق عليها المجلس الكريم ؟
موافقه .

دولة رئيس المجلس :
هل يوافق عليها المجلس الكريم ؟
موافقه .

السيد المقرر :
الماده (١٣) كما جاءت في المشروع ومن مجلس النواب .

دولة رئيس المجلس :
المادة (١٣) هل يوافق المجلس الكريم عليها ؟ موافقه .

السيد المقرر :
القانون بجمله .

دولة رئيس المجلس :
القانون بمجموعه هل يوافق المجلس الكريم ؟ موافقه . شكراً لكم .
الحقيقه بعد ان وافق المجلس الكريم على مشروع الموازنه وعلى التوصيات وما طرح من اراء ورد الحكومه فانني وقبل رفع الجلسه اهنئ حكومة سيادة الشريف على هذه الموازنه وانشاء الله ستكون وثيقة خير وامل ونجاح وفلاح وكل عام وانتم بخير .



بسم الله الرحمن الرحيم



المملكة الاردنية الهاشمية
مجلس الاعيان

الرقم ٣ م د/٢٨/٦٠٧
التاريخ ١٢/١/١٩٩٦
الموافق ....

سيادة رئيس الوزراء الافخم

اشاره الى كتابكم رقم ١٣م/٩٦/١٠٥٤٣ تاريخ ١٩٩٥/١١/٢٩ قرر مجلس الاعيان في جلسته الخامسه من الدورة العادية الثالثة المنعقدة بتاريخ ١٩٩٦/١/١٣ الموافقة على (مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٦) كما ورد من مجلس النواب (بشكل معدل) •

وقد سبق لمجلس النواب أن قرر الموافقة عليه في جلسته العاشرة من الدورة العادية الثالثة المنعقدة بتاريخ ٢،٣،١٩٩٦/١/٤ بالشكل المعدل المذكور •

ابعث لدولتكم (خمس نسخ) من القانون المذكور، وبالصيغة النهائية رجاء التفضل باتمام المراسيم الدستورية عليه •

رئيس مجلس الاعيان

احمد اللوزي

قانون رقم ( ) لسنة ١٩٩٦
قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٦

المادة (١): يسمى هذا القانون (قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٦) ويعمل به اعتبارا من ١٩٩٦/١/١.

المادة (٢): تقدر ايرادات ونفقات الحكومة للاثنى عشر شهرا المنتهية بتاريخ ١٩٩٦/١٢/٣١ بما يلي:-
أ- الايرادات (١ ٧٤٥ ٠٠٠ ٠٠٠) دينار
ب- النفقات (١ ٧٤٥ ٠٠٠ ٠٠٠) دينار
ج- يستخدم جزء من الوفر المتحقق في الموازنة لتغطية العجز المترتب على دعم المواد التموينية ، والرواتب والاجور والعلاوات.

المادة (٣): تقدر مصادر التمويل في هذا القانون بمبلغ (٤٨٦ ١٩٠ ٠٠٠) دينار ويستخدم هذا المبلغ لتسديد اقساط القروض الداخلية والخارجية ولتغطية جزء من العجز المتراكم في السنوات السابقة:

المادة (٤): أ- تخصص المنح والمساعدات المالية والقروض الانمائية المتعاقد عليها لتمويل مشاريع محددة في هذا القانون، ويستثنى من ذلك اتفاقيات المنح الفنية التي خصصت اموالها لنشاطات اقتصادية محددة فتنفق حسب نصوص هذه الاتفاقيات.
ب- يخصص بقرار من مجلس الوزراء جزء من المساعدات العربية لتغطية النفقات غير الجارية للقوات المسلحة الاردنية ويودع في الصندوق المؤسس لهذه الغاية.

ج- اذا لم تتحقق المنح المنتظرة لدعم الخزينة يجوز الحصول على القروض الخارجية الميسرة بما يغطي الفرق بين المقدر من هذه المنح والمتحقق منها.

المادة (٥): أ- يتم الانفاق من المخصصات المرصودة في هذا القانون بناء على اوامر مالية عامة او خاصة وبموجب حوالات مالية شهرية مصدقة من قبل مدير عام دائرة الموازنة العامة.

ب- يجوز اصدار حوالات مالية بمخصصات اكثر من شهر واحد للنفقات الجارية أو الراسمالية اذا توفرت اسباب خاصة لتجاوز مخصصات الشهر الواحد.

ج- اذا انيط تنفيذ أي عمل وردت مخصصاته في فصل وزارة او دائرة ما بوزارة او دائرة او جهة رسمية اخرى، يجوز نقل صلاحية الانفاق من المخصصات الواردة في الحوالة المالية المصدقة الى المسؤول عن الإنفاق في الوزارة او الدائرة او الجهة الرسمية الاخرى بموافقة مدير عام دائرة الموازنة العامة.

د- لايجوز استعمال المخصصات الواردة في الحوالات المالية لغير الاغراض المحددة لها، ولايجوز تجاوز المخصصات الواردة في هذه الحوالات.

هـ- لايجوز الالتزام باي مبلغ يزيد على المخصصات الواردة في هذا القانون، كما لايجوز طرح عطاء، أي مشروع تزيد كلفته على المخصصات المرصودة له في هذا القانون الا بموافقه وزير المالية/الموازنة العامة بناءً على تنسيب مدير عام دائرة الموازنة العامة.

و- لايجوز فتح حساب امانات من المخصصات المرصودة لها في هذا القانون الا بموافقة وزير المالية.

ز- يجوز لرئيس الوزراء بناءً على تنسيب وزير المالية/الموازنة العامة في حالات الضرورة احداث مواد او بنود جديدة في أي فصل من فصول النفقات الرأسمالية وتأمين المخصصات اللازمة لها من مواد او بنود الفصل ذاته.

ح- تتحمل المؤسسات والشركات العامة التي وردت مشاريعها ضمن المشاريع الممولة من القروض الخارجية الكلفة المحلية لهذه المشاريع من ايراداتها الذاتية، الا اذا رصدت المخصصات اللازمة لهذه الكلفة في هذا القانون.

المادة (٦): أ- يتم الانفاق من مخصصات اغاثة النازحين المرصودة في الفصل (١/٤١) برنامج(د) البند (١) بقرار من مجلس الوزراء بناءً على تنسيب وزير المالية/الموازنة العامة ووزير الخارجية/ دائرة الشؤون الفلسطينية.

ب- يتم الانفاق من مخصصات النفقات الطارئة المرصودة في الفصل(١/٤١) برنامج (د) البند (٢) بقرار من مجلس الوزراء بناءً على تنسيب وزير المالية/الموازنة العامة.

المادة (٧): لايجوز نقل المخصصات من فصل الى آخر الا بقانون.

[المادة] (٨): أ- يجوز نقل المخصصات من مواد النفقات الجارية الى مواد النفقات الراسمالية في الفصل نفسه بقرار من مجلس الوزراء بناءً على تنسيب وزير المالية/الموازنة العامة ولايجوز النقل بالعكس.

ب- لايجوز نقل المخصصات من الرواتب والاجور والعلاوات الواردة في المجموعة(١٠٠) في النفقات الجارية الى اية مجموعة اخرى او بالعكس.



كما لايجوز نقل المخصصات الى الرواتب او الاجور الواردة في النفقات الرأسمالية من المواد الاخرى في هذه النفقات.

ج- لايجوز نقل المخصصات الى المواد (١١٣)، (١١٤)، (١١٥)، (١١٦) الواردة في المجموعة (١٠١) في فصول النفقات الجارية ويجوز النقل فيما بينها.

د- مع مراعاة احكام الفقرات (أ،ب،ج) من هذه المادة يجوز نقل المخصصات من برنامج الى برنامج آخر او من مادة الى مادة اخرى او من بند الى بند آخر في الفصل نفسه، بموافقة مدير عام دائرة الموازنة العامة ويستثنى من هذه الموافقه وزارة الدفاع.

هـ- يستثنى مجلس الامة من احكام الفقرات (أ،ب،ج،د).

المادة(٩): بالرغم مما ورد في هذا القانون أو أي تشريع آخر يتولى صلاحيات رئيس الوزراء ومجلس الوزراء ووزير المالية فيما يتعلق بالأحكام المالية المتعلقة بالفصل(١/٢) مجلس الامة كل من:-

أ-لرئيسي مجلسي الاعيان والنواب اذا تعلق الامر بمجلس الامة.

ب-لرئيس مجلس الاعيان اذا تعلق الامر بمجلس الاعيان.

ج- لرئيس مجلس النواب اذا تعلق الامر بمجلس النواب.

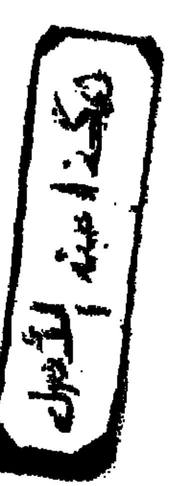
المادة(١٠): أ- لايجوز التعيين على المادة (١٠٤) اجور العمال في المجموعة (١٠٠) في فصول النفقات الجارية.

ب- لايجوز تعيين الموظفين الذين تشملهم احكام نظام الخدمة المدنية المعمول به على حساب المخصصات المرصودة لتنفيذ المشاريع الرأسمالية الا بموافقة رئيس الوزراء الخطية بناء على تنسيب وزير المالية/الموازنة العامة.

ج- يتم تحديد الوظائف وعدد العمال على حساب النفقات الرأسمالية بموجب جداول تتضمن رواتبهم واجورهم على ان يتم الموافقة المسبقة على هذه الجداول من رئيس الوزراء بناء على تنسيب وزير المالية/الموازنة العامة.

د- تنتهي اعمال الموظفين والعمال الذين يعينون على حساب مخصصات المشاريع الرأسمالية بانتهاء تلك المشاريع او نفاذ تلك المخصصات.

المادة(١١): يتم تحديد تشكيلات الوظائف للوزارات والدوائر والمؤسسات الحكومية المرصودة مخصصاتها في المجموعة (١٠٠) في أي فصل من فصول النفقات الجارية في هذا القانون بنظام يحدد فيه عدد الوظائف ومسمياتها وفئاتها ودرجاتها او رواتبها وفق احكام نظام الخدمة المدنية باستثناء الوظائف للوزارات وللدوائر الحكومية ذات الانظمة الخاصة.



المادة(١٢): تعتبر جداول الايرادات والنفقات الملحقة بهذا القانون جزءاً لا يتجزأ منه.

المادة(١٣): رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون كما تتولى دائرة الموازنة العامة مراقبة ومتابعة تنفيذ المشاريع الواردة في هذا القانون دون الاخلال بالصلاحيات المنوطة بالجهات الرسمية الاخرى.

حكم خير
امين عام مجلس الامة

أحمد اللوزي
رئيس مجلس الأعيان

ل mwazana/ع